مدى استفادة مصر من الانضمام لبنك التنمية الجديد
لمجموعة دول بريكس: الفرص والتحديات

The advantages of Egypt joining the BRICS

New Development Bank: Prospects and Difficulties

اعداد

د/ مها رضوان محمد محمد مصطفى

دكتوراه الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة عين شمس

مدرس الاقتصاد المنتدب بمعهد الوادي العالي للإدارة والمالية ونظم المعلومات

الميل الإلكتروني: maharadwan2024@gmail.com

رقم التليفون : 01020456668

الملخص

هدفت الدراســة الحالية إلى التعرف على طبيعة تكتل بريكس وقيامه بإنشــاء بنك التنمية الجديد كأداة تمويلية وتنموية أيضا. وعبر منهج التحليل الوصفي فقد تبين أن التكتل هو شكل جديد من أشكال الخروج من عباءة النظام الدولي المعاصر، ومع ذلك فهو تكتل يتسم بقدر عال من التعقيد على صعيد الهيكل الاقتصادي والخلفيات التاريخية والثقافية والسياسية، مما يشير إلى أن عوامل قوته قد تكون في الوقت عوامل هدمه. وقد بينت الدراســة أن تأســيس بنك التنمية الجديد التابع لتكتل بريكس غرضــه الأساسي القيام بأهداف تمويلية وتنموية أهمها الاستثمار في البنية التحتية المستدامة والطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم، مما يشــير إلى تطور نوعي في تطلعات التكتل ورغبة في التحرك خارج الحدود الاقتصــادية والســياســية لمجموعة بلدانه. وقد رصــدت الدراســة أهم الفرص والتحديات ونقاط القوة أو الضــعف التي تحدد مدى اســتفادة مصــر من الانضــمام لبنك التنمية الجديد لمجموعة البريكس، حيث تتمثل نقاط القوة في أن (الاقتصــاد المصــري يحقق معدلات نمو إيجابية، وجود نظام مصــرفي فعال وكفء، وانتهاج رؤية تستهدف استدامة المالية العامة، استطاعة الاقتصاد المصري التعامل مع صدمة كوفيد 19 وقدرته في تجاوزها، وزيادة فرص التمويل الدولي، وإتاحة فرص عقد شراكات استثمارية، في المقابل توجد نقاط ضــعف مثل (العجز المزمن في الموازنة العامة، وارتفاع معدل الفقر وســوء توزيع الدخل). كما بينت الدراســة أن هناك فرص يمكن اســتغلالها وأهمها (اســتخدام أدوات تمويل متعددة والدخول في شــراكات مع دول ذات خبرة دولية وتجارب تنموية رائدة مثل الصــين والهند). فيما تقابل بتهديدات أيضا ومنها (انقسام عميق بين مجموعتين فرعيتين الصين وروسيا وبقية دول البريكس، وجود توقعات مختلفة للمجموعة، وجود العديد من التناقضات الأيديولوجية والضعف السياسي البنيوي الداخلي بين أعضائها، وإفراط مصر في الحصول على قروض أجنبية، والخوف من الهيمنة الاقتصادية الصينية على التكتل، تحمل مصر نتائج مواقفه السياسية).

الكلمات المفتاحية: البريكس، بنك التنمية الجديد، التمويل، الطاقة، البيئة، مصر.

Abstract

The current study aimed to identify the nature of the BRICS bloc and its establishment of the New Development Bank as a financing and development tool as well. Through the descriptive analysis approach, it became clear that the bloc is a new form of exiting from the cloak of the contemporary international system. However, it is a bloc that is highly complex in terms of economic structure and historical, cultural, and political backgrounds, which indicates that its strength factors may be the same as its destructive factors. The study showed that the establishment of the New Development Bank affiliated with the BRICS bloc is primarily intended to achieve financing and development goals, the most important of which is investing in sustainable infrastructure and renewable energy around the world, which indicates a qualitative development in the bloc's aspirations and a desire to move beyond the economic and political borders of its group of countries. The study monitored the most important opportunities, challenges, strengths or weaknesses that determine the extent to which Egypt benefits from joining the New Development Bank of the BRICS group, where the strengths are represented in (the Egyptian economy achieving positive growth rates, the existence of an effective and efficient banking system, and adopting a vision targeting the sustainability of public finances, the ability of the Egyptian economy to deal with the shock of Covid 19 and its ability to overcome it, increasing opportunities for international financing, and providing opportunities for investment partnerships, on the other hand, there are weaknesses such as (chronic deficit in the general budget, high poverty rate and poor income distribution). The study also showed that there are opportunities that can be exploited, the most important of which are (using multiple financing tools and entering partnerships with countries with international experience and pioneering development experiences such as China and India). While it is also faced with threats, including (a deep division between two subgroups, China and Russia and the rest of the BRICS countries, the existence of different expectations for the group, the existence of many ideological contradictions and internal structural political weakness among its members, and Egypt's excessive acquisition of Foreign loans, and fear of Chinese economic dominance over the bloc, Egypt bears the consequences of its political positions).

Keywords: BRICS, New Development Bank, Finance, Energy, Environment, Egypt.

مقدمة

تمثل مصر أحد أهم الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فهي تعتبر بوابة شرقية لقارة أفريقيا من ناحية وتتوسط قارات العالم من ناحية أخرى. أضف إلى ذلك أنها تعتبر ثاني أكبر اقتصاد في قارة أفريقيا كاملة، مما يجعلها محط أنظار الاقتصادات العالمية، خاصة في مجالات النقل واللوجستيات والتعاون الدولي.

وتتمتع مصر بعلاقات اقتصادية وشراكات تجارية عديدة مع بلدان العالم، ولا يقتصر الأمر على ذلك وإنما امتد لشـــراكات وتعاونيات على صـــعيد التكتلات الاقتصـــادية المختلفة، ومن بينها تكتل البريكس الذي يضـم كل من البرازيل وروسـيا والهند والصـين وجنوب أفريقيا. والذي يعتبر أحد أهم التكتلات في الاقتصـادات الناشـئة، فضـلا عن أنه يضم تنوعا كبيرا في بلدانه سواء من الناحية الجغرافية أو السياسية أو الاقتصادية.

ولذلك، ففي ظل سـعي هذا التكتل إلى تطوير قدراته وزيادة وزنه النسـبي وفاعليته في الاقتصـاد العالمي، قام بإنشـاء بنك التنمية الجديد في عام 2015، وذلك للمسـاهمة في تمويل مشروعات الطاقة النظيفة والبنية التحتية وغيرها.

مشكلة الدراسة:

تعتبر التكتلات الاقتصـــادية واحدة من أهم الكيانات الاقتصـــادية التي تؤثر وتتأثر بمحيط الاقتصاد والسياسة الدولية. وقد نشأ البريكس كتكتل مضاد للتكتل الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

ولذلك تحاول الدراسة الحالية الإجابة على الأسئلة التالية:

1. **ما هو تكتل بيركس وما هي أهمية بنك التنمية الجديد؟**
2. **ما هي فرص (مزايا) وتحديات انضمام مصر إلى بنك التنمية الجديد لمجموعة البريكس؟**
3. **كيف تطور الأداء الاقتصادي الكلي في مصر خلال الفترة (2000- 2023)؟**

أهداف الدراسة

تحاول الدراســـة الوقوف على أوجه الاســـتفادة التي يمكن أن تجنيها مصـــر من الانضـــمام إلى بنك التنمية الجديد وذلك في مواجهة التحديات التي قد تقابلها في ذلك السعي. ومن ثم، يمكن طرح الأهداف التالية:

1. **بيان تطور تكتل بريكس وأهمية بنك التنمية الجديد.**
2. **التعرف على فرص (مزايا) وتحديات انضـــمام مصـــر إلى بنك التنمية الجديد لمجموعة البريكس.**
3. **رصد تطور الأداء الاقتصادي الكلي في مصر خلال الفترة (2000- 2023).**

فرضيات الدراسة، وهي:

1. يمثل تكتل بريكس فرصة للخروج من عباءة النظام الاقتصادي الدولي.
2. يمكن أن يعمل بنك التنمية الجديد على توفير قدرات تمويلية واســـتثمارية تســـاعد البلدان محل التكتل والبلدان النامية الأخرى.
3. توجد العديد من الفرص (المزايا) التي يمكن أن يولدها تكتل بريكس وبنك التنمية الجديد للاقتصاد المصري، فيما تظهر عدة تحديات أيضا.

أهمية الدراسة:

تمثل الدراســـة أهمية في ظل التطورات الاقتصـــادية الدولية والتي جعلت من العودة إلى التكتلات الاقتصـــادية مســـارا لعديد من البلدان لاســـيما النامية. ومن بينها مصـــر التي تســـعى إلى تعضـــيد الشـــراكات الاقتصـــادية الدولية للمســـاهمة في ايجاد مصـــادر تمويل جديدة لدفع التنمية الاقتصادية في سياق رؤية مصر 2030.

حدود الدراسة، وهي:

- الحدود الموضوعية، حيث تتضمن الدراسة تحليل مدى استفادة مصر من الانضمام لبنك التنمية الجديد لمجموعة دول بريكس: الفرص والتحديات. مع بيان تطور أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي بها.
- الحدود المكانية: (مصر وتكتل البريكس)
- الحدود الزمانية وتمتد للفترة (2000- 2023)

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراســة على منهج التحليل الوصـفي وذلك لبيان أوجه/ فرص اسـتفادة مصـر من الانضـــمام لبنك التنمية الجديد لمجموعة دول بريكس: الفرص والتحديات. وذلك مع بيان تطور أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي بها خلال الفترة (2000- 2023). كما يتم استخدام منهجية SOWT لبيان فرص وتحديات الانضمام إلى تكتل بريكس.

أقسام الدراسة:

1. القسم الأول تكتل بريكس: النشأة والأعضاء والأهمية النسبية في الاقتصاد العالمي.
2. القسم الثاني: بنك التنمية الجديد لمجموعة البريكس: نشأته وأهدافه.
3. القسم الثالث: تطور الأداء الاقتصاد الكلي لمصر خلال الفترة (2000– 2023).
4. القسم الرابع: انضمام مصر لتكتل بريكس وبنك التنمية الجديد وفق منهجية SOWT: الفرص مقابل التحديات.

القسم الأول

تكتل بريكس: النشأة والأعضاء والأهمية النسبية في الاقتصاد العالمي

يشير مصطلح BRIC اختصارا لمجموعة من البلدان هي للبرازيل، وروسيا، والهند، والصين. إذ كان يُنظر إلى اقتصادات مجموعة "بريك"، أو "الأربعة الكبار"، بشكل جماعي على أنها قوى اقتصادية ناشئة.

وظهرت هذه الفكرة منذ أن قدم الاقتصادي جيم أونيل، المحلل في بنك Goldman Sachs عام 2001، ورقته تحت عنوان "بناء اقتصاديات عالمية أفضل بريك". وهو مفهوم صاغه جيم أونيل لوصف أربعة أسواق ناشئة هي (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) ذاهبا إلى أنه من المتوقع أن يتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعة أكبر ست اقتصادات على هذا الكوكب حاليا وهم (الولايات المتحدة، واليابان، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا) بحلول عام 2050 (O'Neill,2001).

ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، أخذت المجموعة في التطور حيث عقدت هذه الدول قمم سنوية منذ عام 2009، وتوسعت المجموعة لتشمل جنوب إفريقيا منذ عام 2010 (Muresan & Mthembu,2020).

وقد ذهبت العديد من الدراسات من بينها دراسة (Matelly,2016) إلى رصد أهمية تكتل بريكس في الاقتصاد العالمي، مع توقعات بتزايد وزنه النسبي في الاقتصاد العالمي. وقد بدأت المجموعة في مد أفقها إلى قارة أفريقيا كبوابة رئيسية للاستثمار في القارة السمراء (Kahn,2011).

وعليه، فقد شكل تكتل البريك توجها جديدا للقوى الناشئة مسبقًا، كما استفاد من الميزات المشـــتركة بين الدول المعنية بما في ذلك الهيمنة الإقليمية، والتطلع إلى دور عالمي يُنافس الولايات المتحدة الأمريكية على أحادية القطب (MacFarlane,2006).

وتتميز دول البريكس بأنها نموذج تعاون دولي غير متجانس تماما ينطوي على مســـتوى عالٍ من التعقيد حيث إنها تتكون من دول ذات خلفيات ثقافية مختلفة تكيف اختلافاتها بما يحافظ على بقاء التجمع ويحقق أهدافا مشتركة (Contipelli,2016).

وقد توصلت دراسة (Patel,2019) إلى أن أسواق التكتل الناشئة كانت مترابطة مع بعضـها البعض خلال فترة ما قبل الأزمة المالية لعام 2008، كما اتجهت أسـواقها نحو تكامل أكبر بعد الأزمة المالية لعام 2008.

وفي المقابل، كانت مجموعة بريكس من بين أولى المحاولات المنظمة لتحدي النظام العالمي الســياســي والاقتصــادي الحالي بعد نهاية الحرب الباردة. وقد كان من المتوقع بعد ذلك أنه في غضون حوالي 10 سنوات ستصبح بريكس أكبر كتلة اقتصادية من حيث الناتج المحلي الإجمالي أملا في احداث الهيكل الاقتصـــادي الدولي الحالي. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تنافس مجموعة بريكس مجموعة السبع الكبرى G-7 بحلول عام 2032.

لكن دراســـة (RABBANI,2017) قد بينت أن تحديات النمو والتأثير المتوقعين لبريكس كان مبالغا فيه وأنها بعيده عن منافسة مجموعة السبع الكبرى G-7، لاسيما في ظل تنامي التحديات الجيوســياســية والتعقيدات الهيكلية الراســخة جنبا إلى جنب مع تضارب المصالح التي قد تؤدي إلى تفكك الوحدات المكونة لهذا التكتل عاجلا أو آجلا.

وعلى صـــعيد توصـــيف هيكل البلدان المكونة لمجموعة/ تكتل بريكس، نجد أنه من ناحية السكان تعتبر كل من الصين والهند الأكبر في عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكان كل منهما 1.4 مليار نسمة تقريبا، فيما يبلغ عدد سكان البلدان الثلاثة الأخرى مجتمعة ما يزيد قليلاً عن 0.4 مليار شخص. وفقا لبيانات البنك الدولي.

كما تختلف من حيث الهياكل الاقتصادية حيث تتميز الصين باهتمامها الكبير الذي يتمحور حول الصـــناعات التحويلية، ونجد أن روســيا تعتمد بشـــكل أكبر على قطاع الطاقة، بينما تتميز البرازيل بغلبة القطاع الزراعي خاصة زراعة السلع الأساسية. كما

يعتمد اقتصـــــاد جنوب أفريقيا على قطاع التعدين (الذهب، البلاتين والماس) (O'Neill,2022a)،

وبالنظر لحجم اقتصـاد دول المجموعة فإنه على الرغم من أن دول البريك الأصلية الأربعة هي من بين أكبر 12 اقتصادا في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، في حين تقع جنوب إفريقيا خارج قائمة الأربعين الأولى، وبرغم أنها ثالث أكبر اقتصـــاد في القارة الإفريقية ،إلا أن حجم اقتصادها أصغر بكثير من شركائها في مجموعة البريكس، غير أن هذا التباين يؤكد أن انضـــمام جنوب أفريقيا للمجموعة لم يكن مبنياً على حجم اقتصـــادها فقط ، بل على عوامل أخرى حيث يتميز اقتصـــادها بالتنوع ،بالإضـــافة إلى موقعها الاســـتراتيجي كممثل للقارة الأفريقية ، وكما أنها واحدة من أكثر البلدان اســـتقرارًا سياسيا في المنطقة

وقد بلغ إجمالي الناتج المحلي لكتلة البريكس أكثر من 24.44 تريليون دولار أمريكي في عام 2023 تساهم الصين وحدها بما يقرب من 17 تريليون دولار أمريكي وهو أكثر بقليل من الولايات المتحدة (O'Neill,2022a). ويوضح الشكل التالي تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي لبلدان البريكس من 2000 حتى عام 2023 مع توقعات حتى عام 2027.

شكل رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي لبلدان البريكس من 2000 حتى عام 2023 مع توقعات حتى 2027

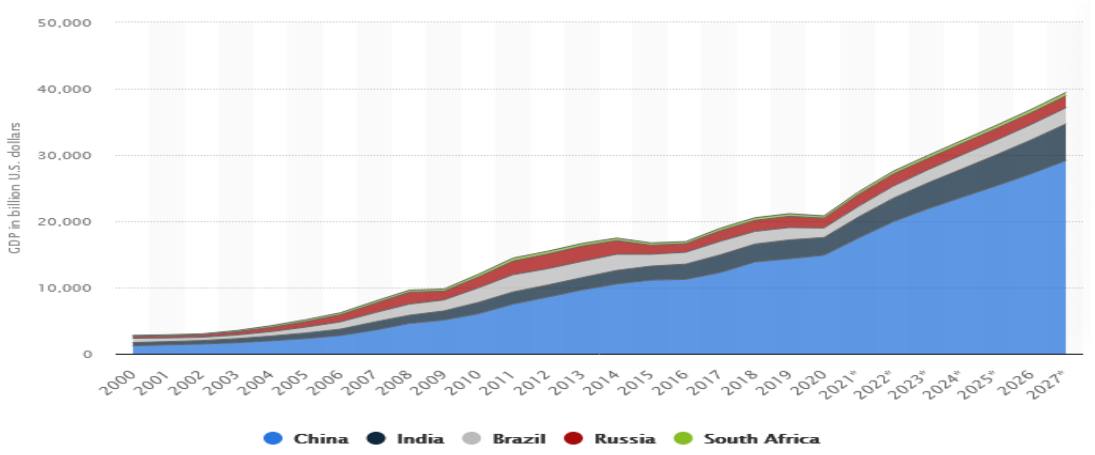

Source: O'Neill, A,.(2022b). Gross domestic product of the BRICS countries from 2000 to 2027. Statista. Jul 27. https://www.statista.com/statistics/254281/gdp-of-the-bric-countries/

وبالنسبة لنصيب دول مجموعة البريكس من احتياطيات العملة الأجنبية يتضح تعتبر من بين أكبر عشر دول تحتفظ باحتياطيات للعملات الأجنبية تبلغ نحو 40% من مجموع احتياطيات العالم، وتمثل مجموعة بريكس أكبر اقتصادات خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تمتلك الصين إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) ما يساوي 3.34 تريليون دولار أمريكي، وتأتي الهند في المرتبة الثانية حيث تمتلك 638 مليار دولار وتقع روسيا في المرتبة الثالثة حيث تمتلك 632 مليار دولار. وتحتل البرازيل المرتبة الرابعة عند 362 مليار دولار أمريكي. بينما تمتلك جنوب أفريقيا 58 مليار دولار فقط. وذلك وفق قاعدة البنك الدولي. وكنتيجة لتنوع هذه الاقتصادات وتكاملها فإنها تتميز بسهولة تبادل المنتجات والخدمات فيما بينها مما يعزز قوتها الاقتصادية مجتمعة. بالإضافة إلى ذلك، تعد مجموعة بريكس أكثر من مجرد كتلة اقتصادية أو تجارية، فقد تم تأسيس بنك التنمية الجديد التابع لها في عام 2014 للاستثمار في البنية التحتية المستدامة والطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم. في حين كانت العلاقات بين أعضائها متوترة في كثير من الأحيان أو كانت أقل أهمية في القرن العشرين، فإن مبادراتهم الحالية منحتهم تأثيرا دوليا أكبر بكثير. وقد شهدت القوى العظمى التقليدية الممثلة في مجموعة السبع (G7) تلاشي قوتها الدولية في العقود الأخيرة، بينما شهدت دول البريكس نموها، لا سيما على المستوى الإقليمي .(O'Neill,op,cit,p6)

وتشير المؤشرات السابقة إلى تطور نوعي وكمي في الوزن النسبي لتكتل البريكس في الاقتصاد العالمي (Mansfield,2014) حيث سعت مجموعة البريكس إلى الاستفادة من القدرات التمويلية والتنموية لتدفقات رؤوس الأموال لبلدان الصين والهند خاصة، وإنما أيضاً بتطلعها لبسط نفوذها خارج حدود هذا التكتل وضم دول أخرى لها (Epstein,2014)، وفي هذا الصدد نجد أنها قد شهدت توسعاً كبيراً في عام 2023 بانضمام دول جديدة من بينها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وغيرها من الدول، فاستطاعت بذلك أن تبسط نفوذها خارج حدود هذا التكتل حيث زادت عدد الدول من 5 دول إلى أن أصبحت 11 دولة مما زاد من أهميتها وتأثيرها على الساحة الدولية.

القسم الثاني

بنك التنمية الجديد لمجموعة البريكس: نشأته وأهدافه

لقد جاءت فكرة إنشـــاء تكتل البريكس بهدف الاســـتفادة من مزايا النمو الاقتصـــادي السـريع للدول الأعضـاء خاصـة الصـين والهند، والاهتمام بنظام دولي متعدد الأقطاب، لمواجهـة النظـام الـدولي الأمريكي أحـادي القطـب، وجعـل بريكس جهـة فـاعلـة دوليـة متماسكة وذات صلة، بل وذات أهداف اقتصادية مشتركة (KÄKÖNEN,2014).

ويعود إنشـــاء بنك التنمية من قبل مجموعة البريكس إلى اقتراح قدمه الاقتصـــاديون جوزيف ســـتيجليتز ونيكولاس ســـتيرن وآخرون لرئيس الوزراء الهندي مانموهان ســـينغ والمسؤولين الحكوميين الهنود الذين أقاموا علاقات وثيقة معهم. وقد لقيت فكرة إنشاء بنك جديد ترحيباً جيداً عندما جلبتها الحكومة الهندية إلى دول البريكس الأخرى، وتم التوصـل إلى تفاهم في مارس 2012(Batista,2022).

ويعتبر بنك التنمية الجديد "National Development Bank "NDB أول بنك تنمية متعدد الأطراف في العالم تتحكم فيه الاقتصـادات الناشـئة وحدها، وهو ما شـجع البحث عن دوره في تقوية الروابط بين الدول الأعضـاء بما يسـاهم في تقدم ودفع التنمية المالية للبلدان الأعضـــاء هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى في قدرته على تجاوز البنك الدولي وما يؤدي إليه ذلك من تغير إطار تمويل التنمية الحالي، حيث تسعى دول التكتل لتغيير اســـتراتيجيتها القائمة على التبادل التجارى بين الدول الأعضـــاء إلى اســـتراتيجية قائمة على نشـــأة مســـتثمر دولي متنوع الشـــركاء يهتم بالدول التي تجد صـــعوبات في التعامل مع المؤسـسـات المالية العالمية من ناحية، ومن ناحية أخرى مسـاعدة الأعضـاء في دفع التنمية المالية لديها (Prado & Salles,2014)

وبذلك، فإن بنك التنمية يسـعى إلى اقتحام الأسـواق الواعدة والاسـتثمار فيها بهدف تحقيق الأرباح والحصـــول على حصـــص كبيرة في الســـوق، الأمر الذي يزيد من النفوذ السياسـي لهذه الدول، وبخاصـة تحالفاتها مع دول الجنوب، وبذلك، تصـبح دول البريكس قوة اقتصادية فاعلة وذات تأثير سياسي قوى.

"ومن هنا، استطاعت دول البريكس تدشين بنك التنمية الجديد في عام 2015، برأس مال 100 مليار دولار. ويأتي إنشـاء هذه المؤسـسـة المالية بعد إعلان موسـكو لسـنة

2015 الذي أكدت فيه مجموعة البريكس أنها تســـعى إلى إعادة هيكلة نظام «بريتون وودز» المالي. فحسب الإعلان نفسه، صمم هذا النظام لحقبة زمنية معينة وفقًا لظرفية ما بعد الحرب العالمية الثانية، والعالم الآن فى حاجة إلى نظام جديد يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية الجذرية فى عصر العولمة.

وقد استطاع البنك تمويل 80 مشروعا تنمويا خلال السنوات الماضية بدول التجمع برأس مال 30 مليار دولار، وذلك لتعبئة الموارد لتمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة بدول تجمع "بريكس" وغيرها من الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية، وليعمل على تكامل جهود المؤســسـات المالية متعددة الأطراف والإقليمية؛ من أجل دعم التنمية عالميًا (Batista, 2022).

ويقوم البنك بتمويل المشروعات في مجالات النقل والمياه والصرف الصحي والطاقة النظيفة والبنية التحتية الرقمية، والبنية التحتية الاجتماعية، والتنمية الحضـــرية، وتهدف استراتيجية البنك في الوقت الراهن توسيع نطاق عمله جغرافيًا ليصبح المؤسسة التنموية الأولى لخدمة اقتصادات الدول الناشئة والبلدان النامية (عبد السلام، 2022).

وعليه، فإن بنك التنمية الجديد يسعى لأن يكون بديلا للبنك الدولي تارة لتلافي الهيمنة الأوروبية على الاقتصـــاد العالمي وتارة أخرى لخدمة مصـــالح بلدان التكتل وتوفير المصـــادر التمويلية التي تســاعد على تحقيق عملية اســتثمارية تجني من ورائها أرباح وتساعد في تعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي للتكتل.

القسم الثالث

تطور أداء بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي لمصر خلال الفترة (2000- 2023)

دخلت مصـــر تحت عباءة النظم الاقتصـــادي الدولي بقوة منذ عام 1974، حيث قامت بإصـدار العديد من القرارات الاقتصـادية الخاصـة بتدفق الاسـتثمار الأجنبي وفتح الاقتصـاد أمام العالم الخارجي. ومنذ ذلك التاريخ بدا أن الاقتصـاد المصـري قد دخل في حلقة مفرغة من التبعية للاقتصـاد العالمي بما جعله يفقد هويته بفعل عوامل وسـياسـات من بينها الانسياق خلف المؤسسات الدولية وأهمها صندوق النقد والبنك الدوليين (محمد، 2022).

وعليه، فقد وصـلت مصـر القرن الحادي والعشـرين وهي لازالت تمضـي في ظل برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، الذي اتبعته في مايو 1991، وجاءت بداية العقد الأول، غير مبشرة على الإطلاق على الاقتصاد المصري جراء الأحداث السياسية التي عصـــفت بدول الجوار العراق، الذي تعرض لاعتداء وعدوان أمريكي –بريطاني في عام 2001، تأثرت على إثره المنطقة العربية بأثرها، خاصـــة في جوانب عودة العاملين وتحويلاتهم، التي تُعد أحد محفزات النمو الاقتصـادي في مصـر. وسـرعان ما اسـتمرت مصـر في اسـتكمال خطوات التكيف والتثبيت الاقتصـادي تارة بسـياسـات تحرير التجارة الخارجية، وأخرى بتحرير سـعر الصـرف في عام 2003. وعلى الرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصـــادي من 6.9% في العام المالي 2006/2005 إلى نحو 7.1% عام 2007/2006، إلا أنه قد تراجع ليســـجل 1.9% في عام 2011/2010، حيث عانى هيكل الاقتصـاد المصـري من خلل جوهري؛ نتيجة اعتماده على مصـادر الدخل الريعية من عائدات البترول والسـياحة وقناة السـويس وتحويلات العاملين في الخارج، ولم يعتمد على تنمية حقيقية في القطاعات الإنتاجية، هذا بالإضـــافة إلى ما اتســـمت به عائدات النمو من عدم عدالة التوزيع، حيث كان النصـــيب الأكبر منها لطبقة رجال الأعمال، وكبار البيروقراطيين في الدولة. كما تم تهميش الطبقة الوســـطى، واتســـعت الفجوة بين الريف والحضـر، والوجه البحري والقبلي، والمحافظات الحدودية وغيرها، وتراجع مسـتوى الخدمات الحكومية في شـتى المجالات لأدنى مسـتوى، وارتفعت معدلات البطالة، وغاب تكافؤ الفرص، وانتشر الفساد والمحسوبية، وانسدت قنوات المشاركة السياسية.

وبرغم حجم الجهد المبذول على مستوى الإصلاح الاقتصادي خلال فترة كبيرة من الزمن إلا أن معدلات الفقر في مصر قد ارتفعت لتصل إلى 32.5% من عدد السكان، بنهاية العام المالي 2017/ 2018، مقابل 27.8 % لعام 2015/ 2016، أي بزيادة قدرها 4.7%، وتصدر صعيد مصر قائمة المحافظات الأكثر فقرًا في الجمهورية، وفق ما أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ف مصر.

وفي عام 2016، بدأت الحكومة المصرية في تنفيذ برنامج طموح واسع النطاق للإصلاح الاقتصادي في العام 2017/2016، كنتيجة للاختلالات التي عانى منها الاقتصاد القومي على مدار العقود الأربع الماضية. وتتسم السياسة الاقتصادية المصرية في الفترة الحالية بالتوجه نحو تطبيق النمو الاحتوائي أو النمو الشامل لكافة فئات المجتمع، وهو مفهوم ظهر على الساحة الاقتصادية في نهاية تسعينيات القرن المنصرم، ويقوم على أساس احتواء/شمول جميع أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية، وضمان مشاركتهم الفعالة بها، والعمل على زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي من خلال ضمان تقديم فرص متساوية لهؤلاء الأفراد للمشاركة في سوق العمل من خلال استهداف هذه الفئات ورفع قدراتهم الإنتاجية بالتعليم والتدريب مع اهتمام خاص بالفئات المهمشة مثل المرأة مقارنة بالرجل والقطاع غير الرسمي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن أجل إحداث التنمية المستدامة لابد من احتواء هذه الفئات بالمشاركة في عملية النمو. ولكي يوصف النمو بأنه نمو احتوائي يجب أن يحقق عددا من الشروط، منها (فتح الله، 2018):

- **المشاركة:** بأن يعمل هذا النمو على تشغيل الجزء الأكبر من القوى العاملة في أعمال منتجة وخاصة المستبعدين، وهذا لا يُعني الفقراء فقط وإنما يتضمن إدماج أي فئات أخرى كانت مستبعدة من عملية النمو سواء قطاعات أو مناطق أو أفراد.
- **العدالة التوزيعية:** يجب أن يتضمن النمو توزيعا عادلا للموارد التي تعود بالفائدة على كافة القطاعات الاقتصادية.
- **رفع إنتاجية العناصر المشاركة في عملية التنمية** وخاصة الفئات المهمشة من خلال زيادة الاستثمارات الموجهة إليها من تعليم وصحة وبنية تحتية، هذا بالإضافة

إلى ضـــرورة وجود نظم تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية في الأجل القصـــير لعلمية التنمية".

وقد اهتمت الدولة بالقطاعات التي تقود النمو، وهي قطاعات النفط والغاز والبنوك والاتصالات، بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى مثل التشييد والبناء والسياحة، وهي قطاعات تولد وظائف، ولكنها أقل جودة وتتطلب مهارات أقل وتقدم أجورا منخفضـــة، وتقتصر على شرائح عمالية بعينها، ولا تؤثر كثيرا على تغيير هيكل الاقتصاد المصري الذي يعاني خللا جوهريا على المستوى النوعي والكمي (فتح الله، مرجع سابق).

ولعل تلك المرحلة انتهت الآن، بعد أن ارتفع معدل النمو الاقتصادي؛ لتصبح مصر واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في الشرق الأوسط، وخرجت مصر – بشهادة مؤسسات اقتصـادية عالمية كبرى من أزمتها المالية– وبدأت تنطلق نحو مشـروع تنمية اقتصـادية واجتماعية وثقافية وسياسية بمفهومها المستدام كفعل مخطط وإرادة مجتمعية، من خلال إصلاح فعلى لهيكل الاقتصاد القومي، والنهوض بقطاعات التنمية الاقتصادية، كقاطرات تقود عملية الإصـــلاح الاقتصـــادي بجانب القطاعات التي تحقق النمو، مثل الصـــناعة الحديثة، والزراعة المتطورة، والتعدين، والبترول، والبحث العلمي، فتلك قطاعات من شـــأنها أن تخلق وظائف تتميز بالإنتاجية الحقيقية والأجور العالية، ذات الأثر الإيجابي والمباشر على الاقتصاد الكلى، وعلى جميع شرائح المجتمع (شرف، 2019).

وتســـتمر جهود الدولة المصـــرية لإجراء الإصـــلاحات الهيكلية لتوطين الصـــناعة والاعتماد على الإنتاج المحلى، واســـتهداف زيادة الاســـتثمارات التنموية خاصـــة فى المشـروعات الخضـراء، والسـعي نحو توفير مليون فرصـة عمل سـنويًا، وإطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة، التي تفتح آفاقًا جديدة لجذب استثمارات أجنبية على نحو يُسهم فى تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم (وزارة المالية، 2024، ص7).

ومن ثم يمكن عرض أهم مؤشـــرات الاقتصـــاد المصـــري خلال الفترة (2000-2023)، وذلك على النحو التالي:

1- **إجمالي الناتج المحلي**، حيث وصـــلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي قرابة 100 مليار دولار عام 2000 وصـــولا إلى 219 عام 2010 ثم إلى 477 مليار دولار

عام 2022. قبل أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي 395.93 مليار دولار أمريكي في عام 2023. وذلك كما يتضح من الشكل رقم (2) وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمصر 0.38 في المئة من الاقتصاد العالمي، وفقا لبيانات البنك الدولي. وقد أثبت الاقتصاد المصري قدراً من المرونة على الرغم من تداعيات الأزمات العالمية والتي ساهمت فى وجود اضطرابات فى سلاسل الإمداد وبالتالي ارتفاعات كبيرة في الأسعار عالمياً خاصة أسعار السلع الأساسية والغذائية، وقد عملت الحكومة المصرية ووزارة المالية على وضع إطار متسق ومتكامل لمساندة المواطنين والقطاعات الاقتصادية من خلال سرعة إقرار إجراءات وحوافز وسياسات لتحفيز النشاط الاقتصادي، وكذلك مساندة المواطنين من خلال إجراءات للحماية الاجتماعية لتحسين الأجور والمعاشات

شكل رقم (2) تطور إجمالي الناتج المحلي المصري خلال الفترة (1999- 2023)

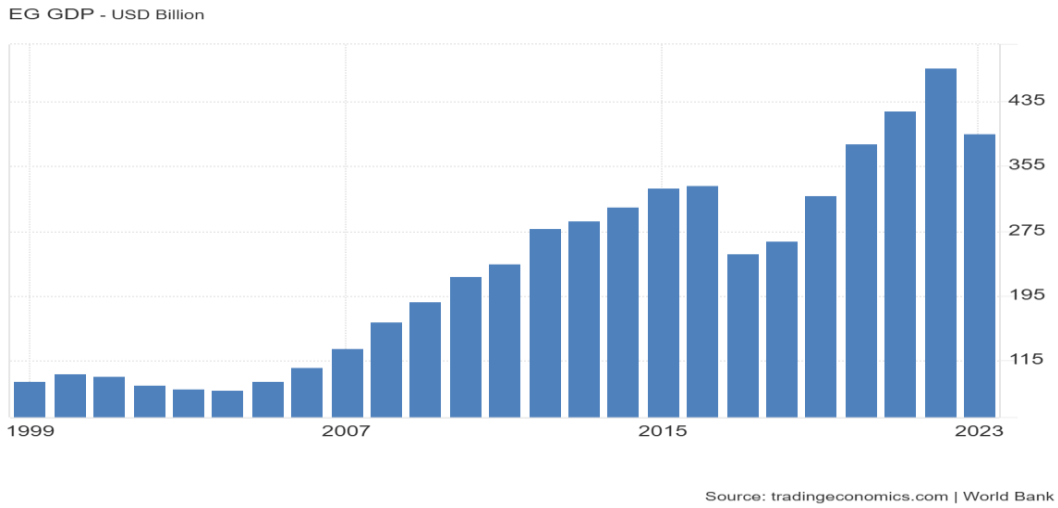

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

2-النمو الاقتصادي: سجل معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة تطورا خلال الفترة (2010-2020) من 1.8 في المئة إلى أعلى مستوى له عام 2018/ 2019 مسجلا 5.6% وعلى إثر تداعيات كوفيد 19 (فيروس كورونا)، تراجع إلى 3.6% غير أنه لا يزال يحقق معدلات إيجابية. وفي عام 2022 سجل قرابة 6.6% لكنه تراجع إلى 3.7% عام 2023.

شكل رقم (3)
تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في مصر خلال الفترة (2000- 2023)

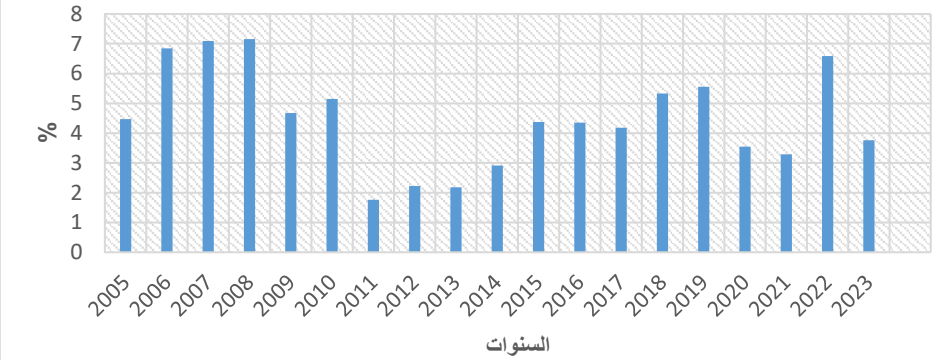

المصدر: اعداد الباحث.

جدول رقم (1)
تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر خلال الفترة (2000- 2023)

السنوات	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة	معدل المشاركة في القوى العاملة، إجمالي (%)	معدل التشغيل%	معدل التضخم	الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	الدين الخارجي إلى الدخل القومي
2000	6.4	8.98	46.222	42	2.683805	-	29.14
2001	3.5	9.26	44.93	41	2.269757	-	28.98
2002	2.4	10.01	43.19	39	2.737239	90.4	34.8
2003	3.2	10.91	44.129	39	4.507776	102.3	37.99
2004	4.1	10.32	45.073	40	11.27062	101.5	39.96
2005	4.471744	11.049	46.02	41	4.869397	95.2	34.22
2006	6.843838	10.49	46.97	42	7.644526	96.1	28.93
2007	7.087827	8.8	47.93	43	9.318969	87.1	26.28
2008	7.156284	8.517	47.55	44	18.31683	74.3	20.65
2009	4.6736	9.087	47.9	43.7	11.7635	73.3	18.69
2010	5.147235	8.757	49.37	45.1	11.26519	73.7	17.13
2011	1.764572	11.849	48.79	42.3	10.06493	76.2	15.29
2012	2.2262	12.597	48.49	42.4	7.111729	80.3	14.68
2013	2.185466	13.154	48.44	44.5	9.46972	87.1	16.54
2014	2.915912	13.105	48.12	41.8	10.07022	90.5	13.99
2015	4.372019	13.052	46.98	40.8	10.37049	85	15.4
2016	4.346643	12.45	46.63	40.8	13.81361	92.3	21.08
2017	4.181221	11.767	44.95	39.7	29.50661	103	36.57
2018	5.331109	9.855	43.3	39	14.40147	92	40.81

2019	5.552093	7.851	42.2	38.9	9.1528	84	39.19
2020	3.550165	7.974	41.62	38.2	5.044933	88	36.67
2021	3.290646	7.441	42.99	39.7	5.214049	92	36.65
2022	6.587846	7.344	43.767	39.6	13.89566	87.2	34
2023	3.759005	7.306	44.019	40.4	33.88478	95.8	-

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

وكان نصيب الفرد في مصر من إجمالي الناتج المحلي قد تطور من 2520 دولار للفرد عام 2000 وصولا إلى 4177.61 دولارًا أمريكيًا في عام 2023. ويعادل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصـــر 33 في المئة من المتوســـط العالمي. وفقا لبيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4) تطور قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2000-2023)

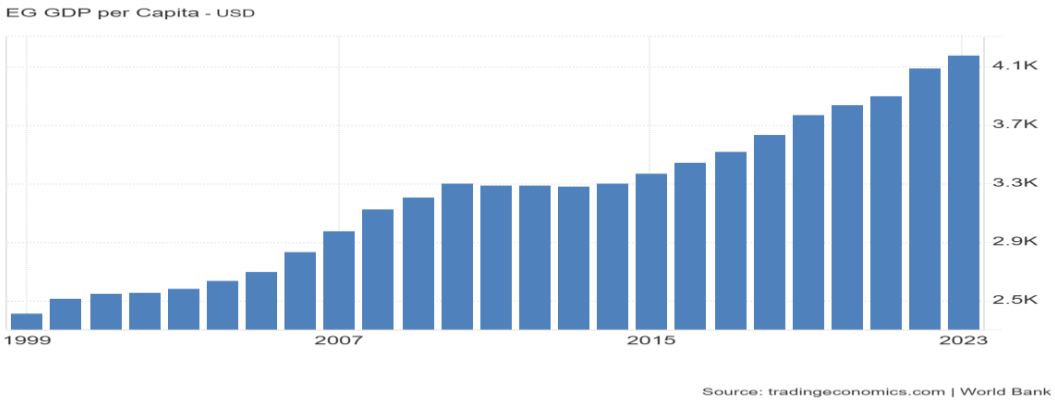

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

وبالنظر إلى مســاهمات قطاعات الزراعة والصــناعة والخدمات في القيمة المضــافة إلى الناتج، يتبين تراجع مســـاهمة الزراعة من 15.5% إلى 11%. وعلى النقيض من ذلك، تزايدت مساهمة الصناعة إلى الناتج من 30.7% إلى 35.6% وسلكت مساهمة القيمة المضـافة للخدمات نفس المسـار بالزيادة من 46.5% إلى 50.5%. فيما أخذ التصـنيع اتجاها مغايرا بالنزول من 18% إلى 16%، وذلك بين عامي 2000 و2019.

شكل (5) مساهمة القطاعات المختلفة في القيمة المضافة للناتج في مصر بين عامي 2000 و2019

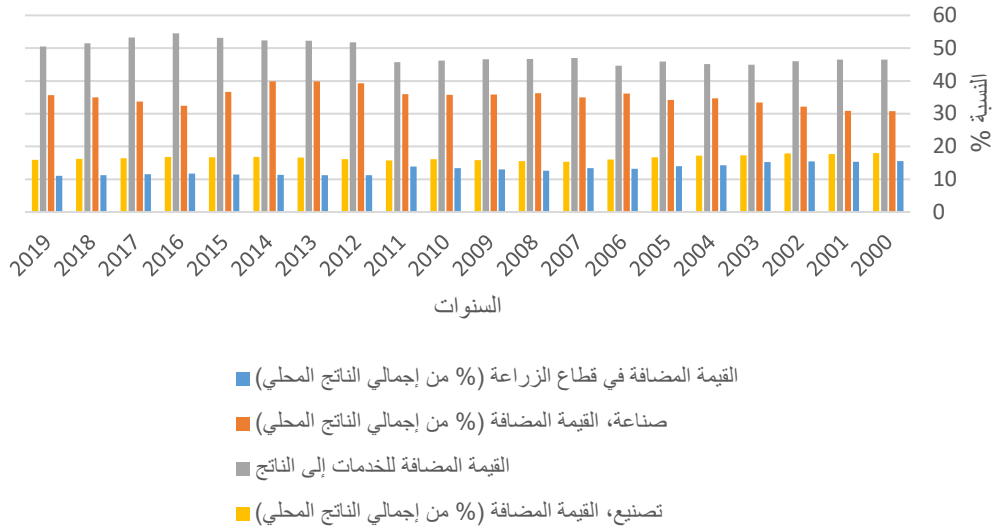

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

3- معدل البطالة: يوضـــح الجول رقم (1) تطور معدل البطالة خلال الفترة (2000-2023) وكان أعلى معدلا له عام 2013 ليبلغ 13.2% قبل أن يتراجع إلى 7.9 عام 2019 وصـــولا إلى 7.3% عام 2022 و2023. ويعتبر توليد فرص العمل ورفع معدلات التشغيل من أهم الأهداف الاقتصادية، فرغم تصاعد معدلات النمو الاقتصادي وبلوغ ذروته 7,2 في المئة في عام 2008، لم يتبين أن الاقتصـاد المصـري يعاني من ظاهرة النمو بلا توظف، التي لصقت به، والتي عانى طويلا، حيث تزامنت معدلات نمو مرتفعة مع معدلات بطالة مرتفعة وبخاصـــة خلال الفترة (2004- 2010). ويمكن أن تعزى ظاهرة النمو بلا فرص عمل في مصـــر إلى الطابع الهيكلي المزمن في تكوين الناتج التي تعتمد على مصـادر غير مسـتدامة. وإلى جانب ذلك الانفصـال بين الأداء الكلي وأداء ســـوق العمل. مع الدخول في مرحلة الركود التضـــخمي. ناهيك عن تردي مستويات التعليم وعدم اقترانها بمتطلبات سوق العمل(Hassanein,2022).

كما أن سوق العمل في مصر ليس سوقا تنافسياً، ولا توجد به مؤسسات قوية وذات تأثير (حسـانين ومحفوظ، 2018). ويشـير معدل نمو التشـغيل السـنوي إلى حالة من التذبذب خلال الفترة (2000- 2023)، إلى جانب تراجعه من 42% إلى 40.5% بين بداية ونهاية الفترة المشـار إليها. وكانت نسـبة المسـاهمة أو المشـاركة في قوة العمل قد

تراجعت من 46% عام 2000 إلى 44% عام 2023. وذلك كما يتضـــح من الجدول رقم (1).

1- معدل الفقر: أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـــاء في مصـــر عبر بحث الدخل والإنفاق لعام 2017/ 2018، أن نسبة المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر ارتفعت خلال العام المالي 2018/2017 إلى 32.5 في المئة، مقارنة بـــ 27.8 في المئة عام 2015، أي زيادة بنسبة 4.7 في المئة. وفقًا لمســـح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـــاء الذي تناول الدخل والانفاق والاســـتهلاك في 2018/2017، ارتفع متوســـط إجمالي الإنفاق العائلي إلى 51.000 جنيه مصري سنويًا، مقارنة بـــ 36.000 جنيه مصري في 2015. ويوضح الشكل رقم (6)، تطور نسبة الفقر إلى السكان في مصر، والتي قفز إلى الضـــعف خلال الفترة (2000-2018)، من 16.7 في المئة إلى 32.5 في المئة.

شكل (6)
نسبتا الفقر والفقر المدقع في مصر بين عامي 2000 و2018

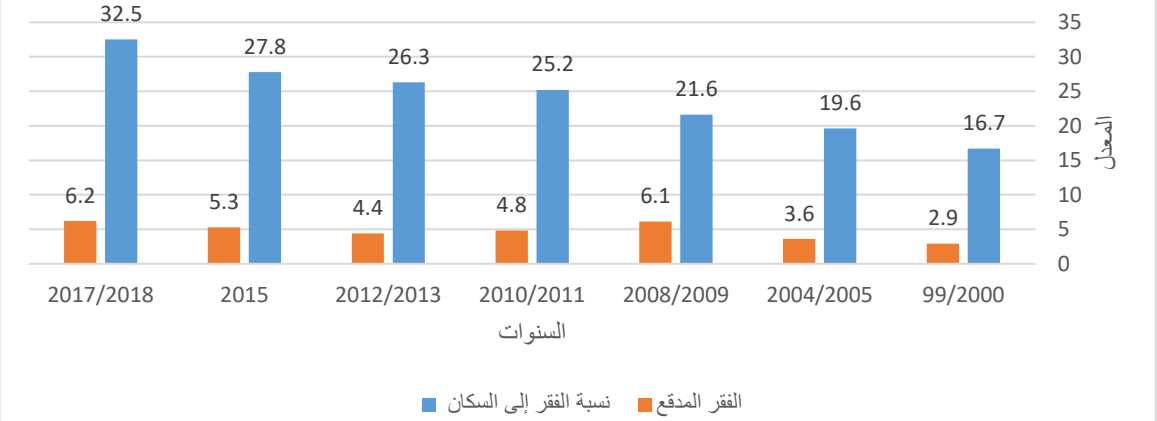

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

ويشـــير المؤشـــر العددي للفقر عند 5.50 دولار أمريكي يوميا كنســـبة مئوية من السكان إلى تراجع معدل الفقر من 77.1% عام 1990 إلى 61.9 عام 2015، كأدنى نسبة له قبل أن يتصاعد ليصل إلى 70.4%. ويشير المؤشر العددي للفقر عند 1.9 دولار كنسـبة من السـكان إلى تطوره من 7.4% عام 1990 إلى أدنى مسـتوى له عام 2012 و2015 مسجلا 1.3%، لكنه تزايد إلى 3.2% عام 2017. وعلى نفس النهج،

تشـير فجوة الفقر عند 3.2 دولار إلى تراجع من 9.6% عام 1990 إلى أدنى مسـتوى لها عامي 2012 و2015، إذ سجلت 3%، قبل أن تتزايد إلى 5.6، أنظر الشكل (7).

شكل (7)
المؤشر العددي للفقر عند مستويات مختلفة كنسبة من السكان في مصر خلال الفترة (1990 و2017).

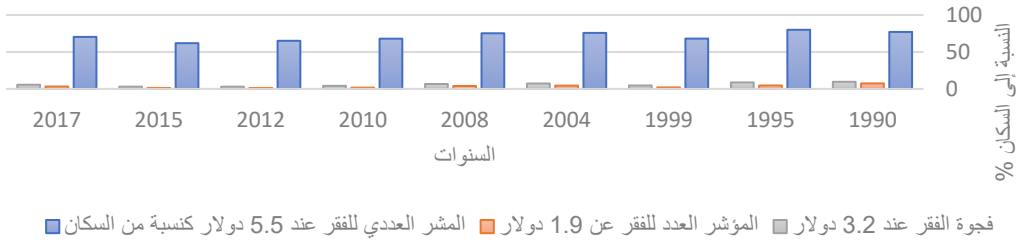

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي

2- **عدالة توزيع الدخل:** يشـير مقايس جيني في مصـر إلى تزايد طفيف من 30.1 عام 1995 وصـولا إلى 31.5 عام 2017. وذلك بحسب بيانات البنك الدولي. والذي يتضح من الشكل التالي.

شكل (8)
مقياس جيني في مصر بين 1995 و2017

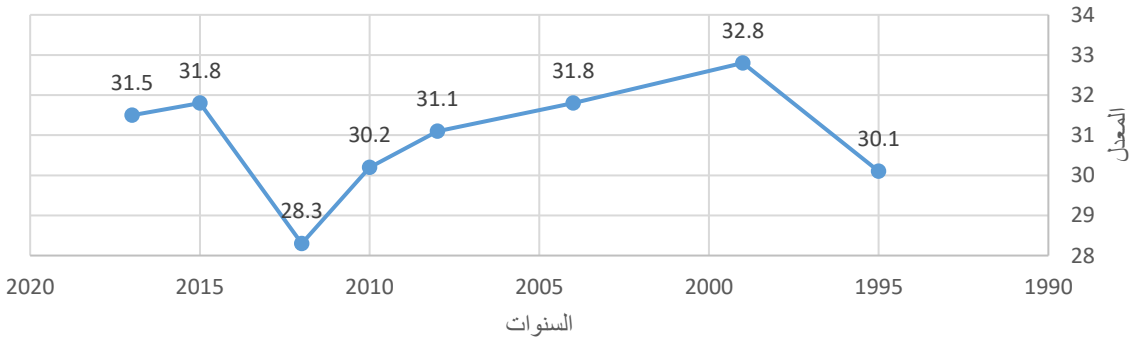

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

وبـالنظر إلى فجوة الفقر[1] عند 3.2 دولار والتي تهـاوت من 9.6% كنسـبة إلى إجمالي السـكان إلى 5.6% بين 1990 و2017. كذلك سـجلت فجوة الفقر عند 1.90

[1] وبالنظر إلى فجوة الفقر التي تعبر عن النسـبة التي ينخفض بها متوسـط دخل الفقراء إلى ما دون خط الفقر. يُعرَّف خط الفقر بأنه نصف متوسط دخل الأسرة لإجمالي السكان. تساعد فجوة الفقر على تحسين معدل الفقر من خلال توفير مؤشر على مسـتوى الفقر في بلد ما. يتم قياس هذا المؤشـر لإجمالي السـكان، وكذلك للأشـخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و65 عـامًـا والأشـخـاص فوق 65 عـامًـا لمزيـد من التفـاصـيـل يمكن الرجوع لـ OECD, Poverty gap، https://data.oecd.org/inequality/poverty-gap.htm.

دولار في اليوم (2011 تعادل القوة الشـرائية) (٪)، تراجعا هي الأخرى من 1.1% إلى 0.5% خلال الفترة المذكورة.

شكل (9)
تطور مؤشر فجوة الفقر في مصر بين عامي 1990 و2017

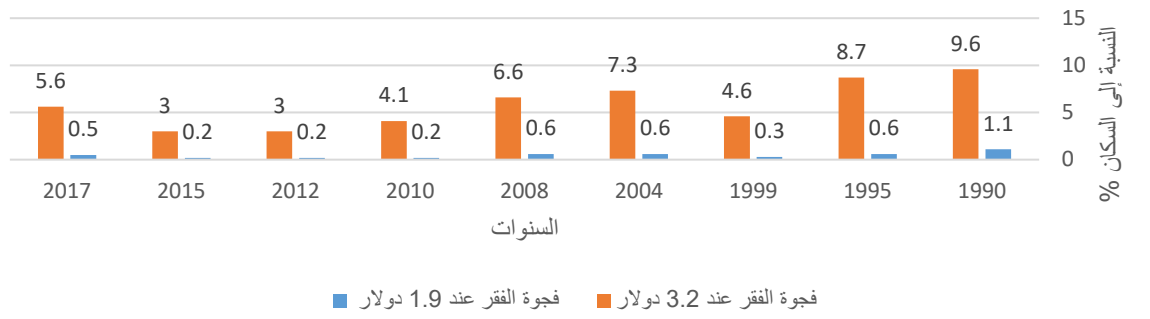

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

وينتشـر الفقر في مصـر ويؤثر بشـكل غير متناسـب على الأطفال من خلال تقليل فرصـــهم في البقاء على قيد الحياة والنمو، مع آثار طويلة الأمد. وفي 2013/2012، كان حوالي 9.2 مليون طفل مصـــري (من 0 إلى 17 عامًا) يعيشـــون في فقر نقدي مدقع. كان 7.5 مليون طفل إضـافي عرضـة للوقوع في الفقر، مع مسـتويات اسـتهلاك أعلى بقليل من خط الفقر الوطني. نمت نسـبة الأطفال الذين يعانون من فقر نقدي مدقع بشكل مستمر في السنوات الخمس عشرة الماضية، من 21 بالمائة في 2000/1999 إلى 28.8 بالمائة في 2013/2012 (CAPMAS and UNICEF,2015). ويعيش الجزء الأكبر من الأطفال الذين يعانون من فقر مدقع في المناطق الريفية في صـــعيد مصـــر (4.9 مليون طفـل يعيشـــون في فقر) (MoSS, CAPMAS and UNICEF,2017).

3- **معدل التضـخم**، فقد وصـل لأعلى مسـتوى له في عام 2017 في أعقاب تطبيق سـياسـة تحرير سـعر الصـرف في نهاية 2016، ونتج عنها الارتفاع الكبير في معدل التضـــخم الســـنوي غير أنه ســـرعان ما انخفض ليصـــل إلى معدل 9.2%و5% عـامي 2019 و2020 على التوالي. لكنـه قفز إلى 13.9% و33.9% عـامي 2022 و2023 على التوالي. ولا يزال التضـــخم أخطر المشكلات وأكثر وقعا على الفئات متوسطة ومنخفضة الدخل في مصر.

4- **عجز الموازنة العامة**، تراجعت نسبة عجز الموازنة العامة إلى 6.2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغ متوسط عجز الموازنة الحكومية في مصر -9.15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي من عام 2002 حتى عام 2023، وبلغت أدنى نسبة لها عند -6.10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، مقابل أعلى نسبة عند -12.50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016. وفقا لبيانات وزارة المالية، والتي يوضحها الشكل رقم (10).

شكل رقم (10) تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (2002- 2023)

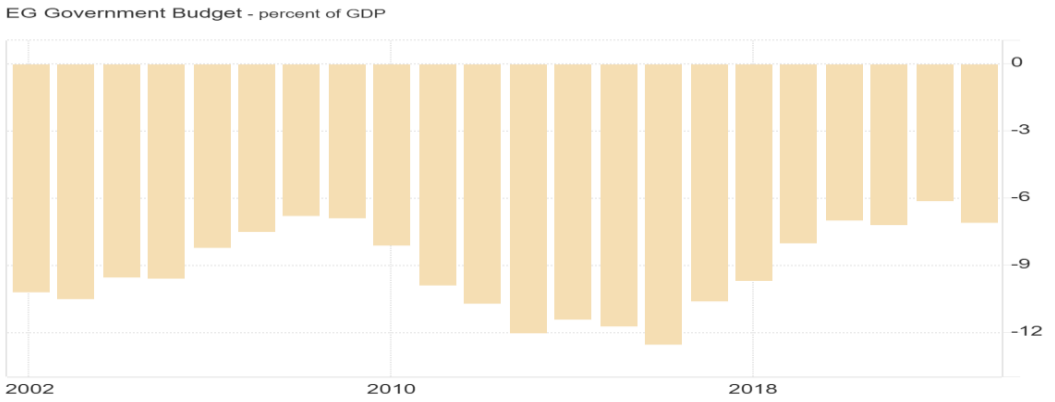

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

5- **الدين العام**، لا تزال المديونية المحلية والخارجية في تزايد وهو ما يشكل مصدر قلق كبير لصانعي السياسات الاقتصادية، خاصة وأن نسبة الدين المحلي إلى الناتج سجلت 85% عام 2021، ووصلت نسبة الديون الخارجية إلى الدخل القومي 39% عام 2021. مع إشارة تستدعي مزيد من القلق خاصة وأن القيمة الحالية للدين الخارجي (% من صادرات السلع والخدمات والدخل)، قد بلغت 229% في عام 2020. وذلك وفق بيانات البنك الدولي. ويوضح الجدول رقم (1) أن مصر سجلت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 95.80 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام 2023. وبلغ متوسط الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر 88.51 في

المئة من الناتج المحلي الإجمالي من عام 2002 حتى عام 2023، وبلغ أعلى مستوى على الإطلاق عند 103.00 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 وأدنى مستوى قياسي عند 73.30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009. وذلك وفقا لبيانات البنك المركزي المصري.

6- **توزيع الدخل والثروة** حيث لا تزال مصر تعاني من التفاوت الشديد على صعيد توزيع الدخل والثروة، حيث يستحوذ 10% من السكان على 50% من الدخل، مقابل نسبة 50% أخرى لنسبة 90%. وفي ذلك الوقت، يستحوذ 1% من السكان على 18% من الدخل في عام 2022 (Bajard et al,2021).

القسم الرابع

انضمام مصر لتكتل بريكس وبنك التنمية الجديد وفق منهجية SOWT:

الفرص مقابل التحديات

أنشأت دول البريكس البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا بنك التنمية الجديد في عام 2014 لتمويل مشاريع البنية الأساسية والتنمية المستدامة في دول البريكس فضلا عن البلدان النامية الأخرى.

ويظهر مؤشر المشاركة الدولية اعتماد التجارة المصرية على دول البريكس بنحو 68٪. من خلال تحليل هيكل الزراعة في التجارة بين مصر ودول البريكس، يتضح أن مجموعة الفاكهة هي أهم مجموعة تصدير من حيث القيمة، حيث تبلغ قيمتها حوالي 231.6 مليون دولار (Tolba,2022).

ونظرا لتمتع بريكس بخصائص ديموغرافية وإمكانات اقتصادية كبيرة وهي مصنفة من بين أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في القرن الحادي والعشرين. وفي عام 2017، تمت دعوة مصر كضيف شرف في قمة شيامن بريكس في عام 2017. وقد توقعت دراسة (Ahmed,2020) باستخدام نموذج التوازن العام لتوضيح الأثر الاقتصادي المتوقع لانضمام مصر إلى تحالف البريكس، حيث تبين وجود اثنين من السيناريوهات، الأول يشمل تخفيضات الرسوم الجمركية، والثاني التخفيضات في الحواجز غير الجمركية على التجارة. يؤدي السيناريو الأول إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التبادل التجاري لجميع الدول الأعضاء في مجموعة البريكس ومصر، باستثناء

البرازيل والصين اللتان تدهورت فيهما معدلات التبادل التجاري بينهما. وبالنسبة للسيناريو الثاني، هناك تحسن في الرفاهية (الدخل الحقيقي) لجميع دول البريكس ومصر. في هذا السيناريو، تحقق البرازيل أكبر قدر من المكاسب. علاوة على ذلك، تحقق جميع الدول في بريكس زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي أكتوبر 2022، التقى رئيس بنك التنمية الجديد ماركوس ترويغو، ووزير المالية المصري، وذلك على هامش المؤتمر السابع والعشرين لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) بشرم الشيخ. وقد تم مناقشة خطط التعاون في سياق مشاركة مصر كعضو في بنك التنمية الوطني، وتبادلوا رؤيتهم الجماعية للمضي قدمًا في أهداف خطة عام 2030. ويسعى كل من بنك التنمية الجديد ومصر إلى الاستفادة من القضايا الرئيسية للتنمية المستدامة عبر الاقتصادات الناشئة – بما في ذلك العمل المناخي، حيث يمثل العمل مع البنك فرصة مهمة للمضي قدمًا في تعزيز النمو الاقتصادي الأخضر والمستدام. وقد جاء انضمام مصر إلى بنك التنمية الوطني بصفة كاملة (National Development Bank (NDB),2022) .

ويسعى البنك إلى توسيع عضوية العديد من البلدان البنك مع استراتيجيته لتصبح مؤسسة تنموية رائدة في اقتصادات الأسواق الناشئة. ففي عام 2021، رحب البنك بانضمام بنغلاديش ومصر والإمارات العربية المتحدة وأوروغواي[2] إلى بنك التنمية الوطني(NDB,2022). ويوضح الجدول رقم (2)، أهم المشروعات التي يستثمر فيها بنك التنمية الجديد، حيث يهتم بمشروعات مكافحة انبعاثات الكربون وتخضير الاقتصاد والاسكان الذكي ومشروعات مياه الشرب النظيفة.

[2] وتجلب هذه البلدان أكثر من 280 مليون شخص يمكنهم الاستفادة من ولاية بنك التنمية الوطني. كما يأتي أعضاؤه الجدد من مناطق مختلفة من العالم، وتعزيز دور بنك التنمية الوطني كمنصة لتعزيز التعاون في البنية التحتية والتنمية المستدامة في الاقتصادات الناشئة

جدول رقم (2) أبرز النتائج التنموية المتوقعة لمشاريع مختارة ممولة من بنك التنمية الجديد لمجموعة بريكس عام 2021

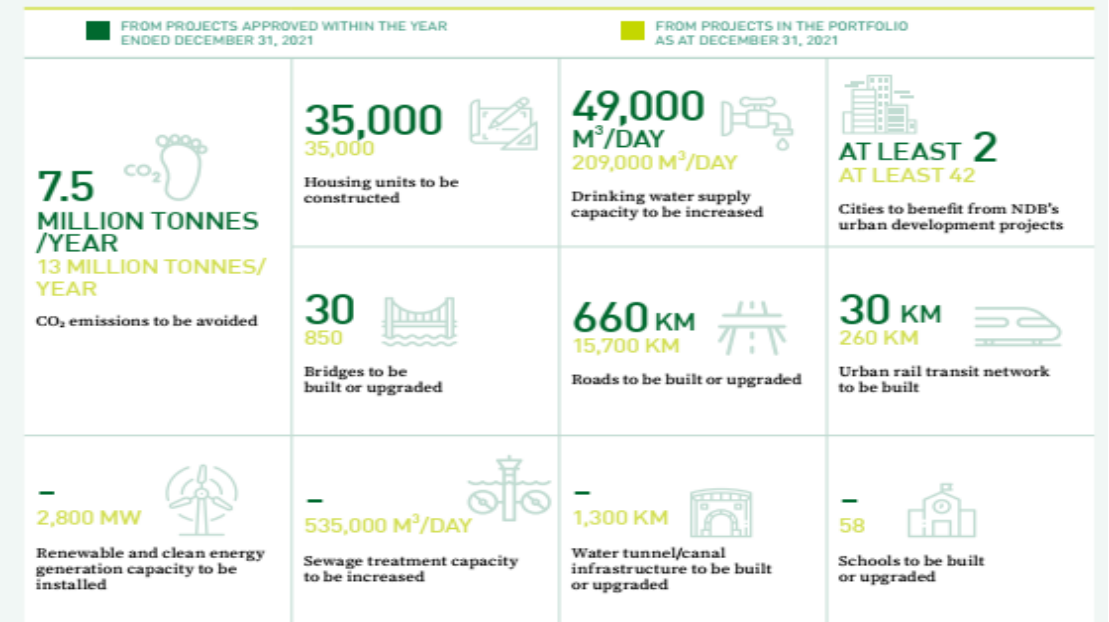

Source: National Development Bank (NDB).2022. Annual Report 2021: Expanding our reach and impact. P8. https://www.ndb.int/data-and-documents/annual-reports./

وعلى مدار السنوات الماضية، استمرت بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في مواجهة قيود تمويلية كبيرة في معالجة فجوات البنية التحتية واحتياجات التنمية المستدامة والتحديات الناشئة – بما في ذلك تلك التي يطرحها جائحة كوفيد –19 المستمر.

وفي هذا السياق، ظل بنك التنمية الجديد ملتزما تماما بالاستفادة من رأس المال لأغراض التنمية على نطاق واسع وتقديم الدعم لمواجهة التقلبات الدورية استجابةً لاحتياجات البلدان الأعضاء فيه.

وفي نهاية عام 2021، وافق البنك بشكل تراكمي على 30.7 مليار دولار أمريكي لـ 82 مشروعا، في مجموعة من المجالات التشغيلية التي تعكس الأولويات المتنوعة والمتغيرة لأعضائه. واعتبارًا من 31 ديسمبر 2021، بلغت محفظة البنك 29.1 مليار دولار أمريكي لـ 74 مشروعا. ومن خلال هذه العمليات، يهدف بنك التنمية الوطني إلى مساعدة البلدان الأعضاء على متابعة أولويات التنمية الوطنية، لا سيما تلك التي تتماشى مع خطة عام 2030 واتفاقية باريس (NDB,op,cit, p10).

ويوضح الشكل رقم (2) تطور رأس المال التراكمي المدفوع المستلم (كما في 31 ديسمبر) من كل عام لبنك التنمية الجديد خلال الفترة (2015–2021)، فبحلول نهاية

عام 2021 تلقى بنك التنمية الجديد بشـكل تراكمي 9.96 مليار دولار أمريكي من رأس المال المدفوع من أعضـائه المؤسسين، بما في ذلك المقبوضـات الجزئية المتعلقة بالدفعة السـابعة والأخيرة التي تمت قبل الموعد المحدد. وفقًا لجداول المدفوعات الخاصـة بكل منهما، سـتبدأ بنغلاديش والإمارات العربية المتحدة في تقديم مسـاهماتهما الرأسـمالية المدفوعة في عام 2022.

شكل رقم (11)

رأس المال المدفوع لدى بنك التنمية الجديد خلال الفترة (2015-2021)

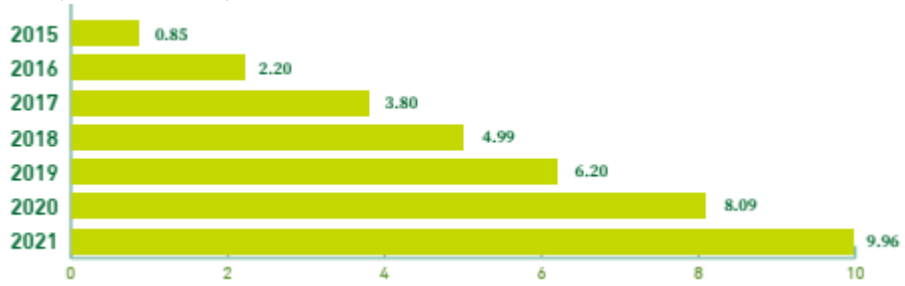

Source: National Development Bank (NDB).(2022). Annual Report 2021: Expanding our reach and impact.p14 https://www.ndb.int/data-and-documents/annual-report ./

وفي عام 2021، حافظ بنك التنمية الجديد على تصـنيفاته الائتمانية المرتفعة ودخل بنشـاط إلى أسـواق رأس المال الدولية والمحلية، ورفع مبلغًا قياسـيًا يزيد عن 5.5 مليار دولار أمريكي بعملات مختلفة بشـروط تنافسـية. أتاحت أنشـطة جمع الأموال هذه موارد كافية لتلبية احتياجات مدفوعات المشاريع المعجلة، والتي بلغت 7.6 مليار دولار أمريكي في عـام 2021 وحـده، أي أكثر من إجمـالي جميع السـنوات السـابقـة مجتمعـة .(NDB,op,cit, p10)

ويرى صـانعي السياسـات في بنك التنمية الجديد أن مصـر تعد أحد أهم البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى وبها قوة سكانية تصل إلى 106 مليون نسمة وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصـاء. وقد تم تسـليط الضـوء على التزام الدولة بالتنمية المسـتدامة في "رؤية مصـر 2030"، التي تحدد أولوياتها الاقتصـادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك القضـاء على الفقر، وزيادة المرونة في مواجهة تغير المنـاخ، وتحسـين الحوكمة بحلول عام 2030. "رؤية مصـر 2030" والبلد كما وضـع مركز تطوير المؤسـسـات الأهلية خططًا لمشـاريع البنية التحتية العملاقة التي تغطي التنمية الحضرية والنقل العام وبرامج الإسكان.

وعلى ضوء ما تقدم رصد أهم الفرص والتحديات ونقاط القوة أو الضعف التي تحدد مدى استفادة مصر من الانضمام لبنك التنمية الجديد لمجموعة البريكس، وذلك على النحو التالي:

أولا: المزايا والفرص، وهي:

1- **استفادة مصر من فرص عديدة للتمويل الدولي وتدفقات رؤوس الأموال المباشرة وغير المباشرة إليها**، مما يساهم في تنويع مصادر/ جهات التمويل الدولي، مما يدفع القيام بالعديد من المشروعات سواء بنظام الشراكة أو القرض أو في سياق أسواق الكربون. وكذلك الاستفادة من توقعات صعود هذا التكتل وتزايد أهميته في الاقتصاد العالمي (Lowe,2016).

2- **الاستفادة من تنوع الهيكل الإنتاجي للبلدان الأعضاء**، فرغم أن دراسة (Rasoulinezhad, & Jabalameli,2018)، توصلت إلى أن السلع المصنعة في روسيا وتكامل تجارة المواد الخام على أساس إطار هيكشر-أوهلين مع هذه المجموعات الإقليمية الخمس لا يشبه تلك الخاصة بأعضاء البريكس الآخرين الذين يتبعون فرضية ليندر. علاوة على ذلك، فإن هيمنة الصين على إجمالي التدفقات التجارية لدول البريكس جعلت تأثيرات اليوان الصيني على التجارة مع شركاء من مجموعات مختلفة أقوى من تأثيرات العملات الوطنية لأعضاء البريكس الآخرين. المسافة الجغرافية كبديل لتكلفة النقل لها تأثير سلبي أضعف على أنماط تجارة السلع المصنعة والمواد الخام في الصين والهند مقارنة بالدول الأخرى، مما يخلق تباينا في الأنماط التجارية لدول البريكس.

3- **إدارة التحول الديمغرافي:** فعلى الرغم من أن دول البريكس تعتبر الاقتصادات الخمسة الرئيسية الناشئة، إلا أنها جميعًا في مراحل مختلفة من التحول الديموغرافي ولديها مستويات مختلفة من التنمية السكانية. وعلى مدار التاريخ الحديث، كان لدى الصين أكبر عدد من السكان في العالم، لكن الانخفاض السريع في معدلات الخصوبة والمواليد في العقود الأخيرة يعني أن نموها السكاني قد تباطأ. في المقابل، لا يزال النمو السكاني في الهند أعلى من ذلك بكثير، ومن المتوقع أن يتفوق على الصين في السنوات القليلة المقبلة لتصبح أكبر دولة في العالم من حيث عدد

السكان. ومع ذلك، فإن أسرع نمو سكاني في كتلة البريكس هو جنوب إفريقيا، والتي هي في المرحلة الأولى من التطور الديموغرافي. وتمثل روسيا الدولة الوحيدة من دول البريكس التي يتناقص عدد سكانها حاليًا، وقد شهدت انخفاضًا طبيعيًا ثابتًا في معظم العقود الثلاثة الماضية (O'Neill,2022b).

4- **نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات:** تمثل الصين أحد أهم البلدان في الاقتصاد العالمي التي تحتكر الملكية الفكرية والتكنولوجيا، في ذلك الوقت تسعى لتطوير سوقها المحلي بشكل دائم، ومن ثم فالاحتكاك المباشر بها يساعد في نقل التكنولوجيا سواء عن طريق (1) الاستثمار الأجنبي المباشر، (2) المشاريع المشتركة.. وغيرها. كما يمكن أن تستفيد مصر من التكنولوجيا العسكرية لروسيا، والتي تعد واحدة من كبريات البلدان في مجال التكنولوجيا العسكرية، حيث يمكّن الابتكار التكنولوجي العسكري الروسي من الحصول على مفاهيم جديدة للعمليات والفكر العسكري حول الحرب المستقبلية، وخاصة المزايا غير المتكافئة ضد المنافسين الأقوياء. وتشير أنظمة الأسلحة الجديدة، التي أطلق عليها اسم بوتين superoruzhie ("الأسلحة الفائقة") والتي تم الكشف عنها لأول مرة في عام 2018، إلى نية روسيا في الابتكار في مجال الصناعات الدفاعية لمواجهة التفوق العسكري التقليدي المتصور لمنافسين من القوى العظمى مثل الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو (Chatham House,2021).

5- **الاستفادة من القدرات التنافسية** للتكتل، خاصة في مجال واردات الإنتاج، فمنذ عام 2000، كانت الصين باستمرار أكبر مصدر للسلع بين دول البريكس، وزادت حصتها من الصادرات من الكتلة بشكل كبير. وفي عام 2000، كانت حصة الصين من صادرات بريكس تزيد قليلاً عن 50 في المئة، وارتفعت هذه الحصة إلى 74 بالمائة. ومن بين دول البريكس الأخرى، كانت لروسيا دائمًا ثاني أكبر حصة من الصادرات، وجنوب إفريقيا الأصغر، بينما تفوقت الهند على البرازيل في عام 2009 (O'Neill,2022c)، وذلك كما يتضح من الشكل التالي.

شكل رقم (12)

صادرات السلع لمجموعة البريكس خلال الفترة (2000–2021)

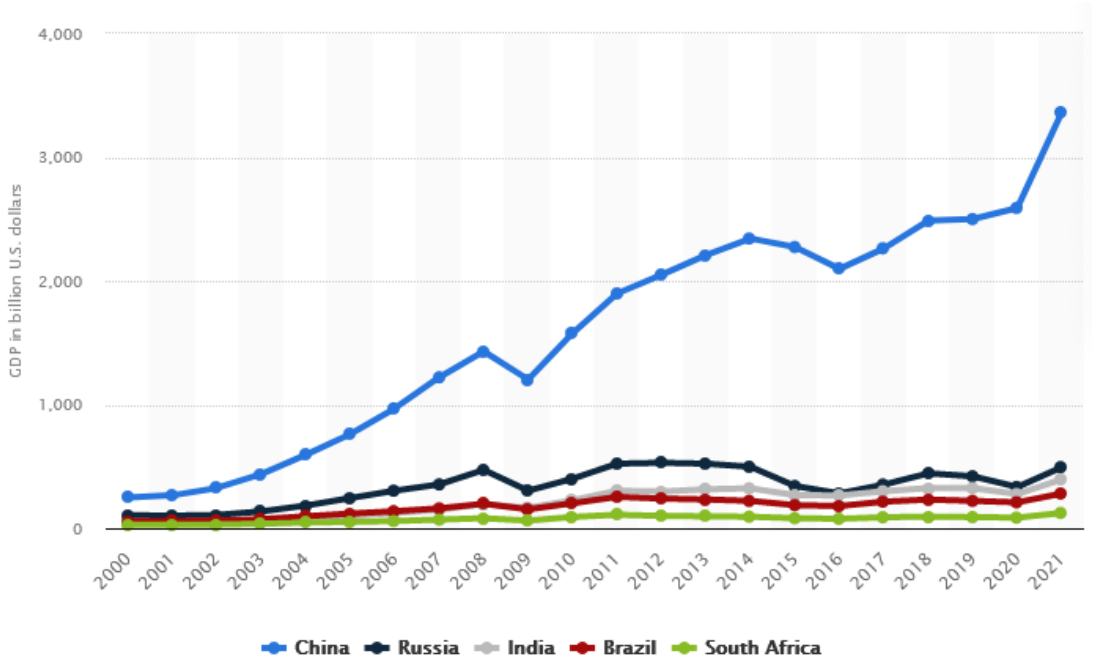

Source: O'Neill, A,.(2022c). Export of goods by the BRICS countries from 2000-2021. Statista. October 28. https://www.statista.com/statistics/254301/exports-of-the-bric-countries/.

ومنذ عام 2000، ظلت الصين على الدوام أكبر مستورد لسلع دول البريكس، بقيمة تزيد عن 2 تريليون دولار أمريكي في عام 2020. نمت قيمة السلع المستوردة للصين بشكل كبير خلال هذين العقدين؛ كانت القيم في عام 2018 أكبر بتسع مرات من القيم لعام 2000. كما كانت واردات الهند في عام 2018 أعلى بعشرة أضعاف في عام 2018 مما كانت عليه في عام 2000. ومع ذلك، بالنسبة لروسيا والبرازيل، جاءت سنوات الذروة في أوائل عام 2010، قبل ذهاب كلا البلدين مباشرة في الركود. كما زادت قيمة السلع المستوردة في جنوب إفريقيا، حيث تجاوزت 100 مليار دولار أمريكي في معظم سنوات 2010. في عام 2000، كانت قيمة البضائع المستوردة إلى الصين قابلة للمقارنة مع دول البريك الأربعة الأخرى مجتمعة؛ في عام 2021، كانت القيمة أكثر من ضعف البلدان الأخرى مجتمعة(O'Neill,2022d).

6- **الاســـتفادة من نهج جديدة في مجال الحوكمة** (Bijarnia,2013)، إذ ينظر إلى تكتل البريكس على أنه يقود العالم في مجال الحوكمة، حيث تعتبر دول البريكس، كمجموعة من الاقتصادات الناشئة، مهمة للغاية عندما يتعلق الأمر بتعزيز الحوكمة العالمية. ويتمثل الاتجاه الأساسي لبلدان البريكس المشاركة في الحوكمة الاقتصادية العالمية في إجراء إصلاحات مع الحفاظ على استقرار آليات الحوكمة القديمة، وبناء آلية حوكمة جديدة وفقًا لمتطلبات موضـــوعية جديدة. مقارنة بآلية مجموعة الســـبعة المغلقة والقديمة الطراز، يجب على دول البريكس أن تعكس اتجاه وإمكانات التنمية المســتقبلية وتوســيع مســاحة أكبر في مجال الحوكمة العالمية (Renwei.2022). ويرى البعض مثل (Petrone,2021) أن بريكس يمكن أن تفتتح نظـامًا عـالميًا جديدًا. نظرًا لأن الأمم المتحدة هي إحدى المؤسسات التي يجب أن تنعكس فيها هذه التغييرات على نطاق أوســـع نظرًا لتوقعاتها العالمية، فمن المشـــكوك فيه أن تتمكن مجموعة البريكس من تحقيق إصلاحها.

7- **الاسـتفادة من مشـروعات الطاقة النظيفة** التي تولي لها المجموعة خاصـة الصـين أهمية في ظل وفرة موارد الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر، وهو ما يشكل فرصـة حقيقية يمكن لمصـــــر أن تســـــتغلها وتعمل على تعزيزها (Gerasimchuk et al,2019).

8- **الاستفادة من التنمية المالية وخطوات الشمول المالي** التي انتهجتها بلدان البريكس وفي مقدمتها الصـين والبرازيل والهند، حيث تصـل نسـبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطـاع الخـاص (% من إجمـالي النـاتج المحلي) إلى 182.5% في الصـــــين و111% في جنوب أفريقيا و70% في البرازيل وروسيا 59.7% سجلت و54.7% في الهند مقارنة مع 27% في مصر. وذلك وفق قاعدة بيانات البنك الدولي.

9- تو**حيد القضايا الخاصة بالتغير المناخي** والاستفادة من أطر/ مبادرات مبادلة الديون بالعمل المناخي التي ظهرت في السنوات المقبلة.

10- **الاسـتفادة من قدرات تكتل بريكس على الوصـول إلى مناطق بعيدة من العالم،** بما يعني وجود شـراكات وتعاون بين اقتصـادات مختلفة وهو ما يفتح فرصـا جديدة

للاستثمار والشراكات الاقتصادية، ومن أمثلة ذلك انفتاح البريكس وتمدده إلى منطقة أمريكا اللاتينية (Ferchen,2021).

11- **وحدة القضايا الخاصة بتنمية العالم الثالث** وخروجه من أسر التبعية للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، بما يعني وجود قدرة تصويتية أكبر وقوة تفاوضية متزايدة. وبهذا المعنى، تصبح الدول المكونة بمجموعة بريكس والمنضمة لبنك التنمية الجديد سواء كممولين رئيسيين أو مستفيدين من المشروعات، مما يساعد في تلك زيادة قدرة مصر وتمتعها بثقل في صنع القرار الدولي مع شركائها في البريكس. ولذلك، يمكن التعامل مع القضايا الدولية من منظور أكثر قوة وتفاهما مع كبريات الدول خاصة وأن كل من روسيا والصين تتمتع بثقل كبير على الصعيدين السياسي والاقتصادي معا.

وحول أهم المكاسب المتوقعة جراء انضمام مصر لبنك التنمية الجديد لتجمع البريكس من الناحية السياسية والاستراتيجية، فمع انضمام مصر لعضوية بنك البريكس وموافقة مجلس الوزراء على خطط مصر للانضمام إلى بنك التنمية الجديد، وذلك باعتباره بنك متعدد الأطراف أنشأته البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب، لتكون مصر قد قطعت شوطا جديد في علاقاتها الاستراتيجية نحو بلدان الشرق مقابل خطوات بعيدة عن المعسكر الغربي.

ويستهدف من بنك التنمية الجديد، الذي يمتلك رأسمال يقدر ب 100 مليار دولار ويقع مقره في شنجهاي، وتم إطلاقه في عام 2015 بواسطة مجموعة البريكس التي تضم الأسواق الناشئة الكبرى البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، أن يمول البنك مشروعات الاستدامة والبنية التحتية في دول البريكس والدول النامية الأخرى. وهو ما تحتاجه بشدة الدولة المصرية في ظل تنامي قيمة المديونية الخارجية وبحث مصر عن مصادر تمويلية جديدة.

وعليه، ستصبح مصر العضو التاسع للبنك فقد قرر بنك التنمية الجديد قبول مصر كعضو في ديسمبر 2021، بعد بضعة أشهر من انضمام بنجلاديش والإمارات وأوروجواي. ولعل ذلك يسمح لمصر الحصول على تمويل من البنك لمشروعات التنمية ومساعدة مصر في تحقيق أهداف رؤية 2030.

وعلى الصعيد السياسي يوجد العديد من التفاهمات وتقدير الأدوار بالنسبة للقيادة المصرية ورؤساء مجموعة البريكس، فقد شارك الرئيس المصري في قمتي مجموعة بريكس في عامي 2017 و2022. ومن ثم، فمصر تتعامل من الناحية السياسية والاقتصادية مع ثقل عالمي يتثمل في ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ودور فاعلية في المنظمات الدولية وتمتلك حق الفيتو أيضا وهي الصين وروسيا. وهذا الصقل الاقتصادي يساعد بطريقة مباشرة وغير مباشرة دعم تعزيز دور مصر في المحافل الدولية سياسيا واقتصاديا، والعمل على تعزيز التعاون بين دول الجنوب أو البلدان الساعية للنمو مثل مصر.

وقد جاءت موافقة الدول الأعضاء في تكتل بريكس على انضمام مصر بعد مفاوضات طويلة على تحديد حجم مساهمة مصر في رأس مال البنك، والأحكام والشروط المرتبطة بها، وأقر البنك بأنه شاهد على علاقات مصر الممتازة مع جميع الأطراف، والتي تعززها الأسس الاقتصادية القوية لمصر والدور المهم والإيجابي الذي ستلعبه في التوجه الإستراتيجي للبنك وعملياته.

كما تنظر مصر إلى بنك التنمية الجديد من خلال دوره التمويلي والتنموي، دعما لخطط التنمية والأولويات الوطنية لمصر، وتعزيزا لقدرة مصر على تحقيق مستهدفاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهو ما جعل مجلس النواب في جلسة 23 يناير 2023 يوافق على قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 628 لسنة 2022 بشأن الموافقة على اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد التابع لتجمع البريكس ووثيقة انضمام جمهورية مصر العربية (الهيئة العام للاستعلامات، 2022).

ويأتي قرار موافقة أعضاء مجموعة البريكس على انضمام مصر في هذا التوقيت إليها بمثابة شهادة ثقة في قدرة الاقتصاد المصري نحو تجاوز التداعيات العالمية الراهنة، وتأكيد لثقل مصر على المستوى الدولي والإقليمي والذي يأتي في إطار تعزيز التعاون مع شركاء التنمية الدوليين، في ظل ما تشهده مصر من حراك تنموي غير مسبوق؛ بما يؤسس لشراكة قوية مع بنك التنمية الجديد الذي يمتلك قدرات تمويلية وخبرات دولية متقدمة يمكن أن تساعد مصر في تلبية احتياجاتها وتعظيم جهودها في تطوير البنية التحتية، وتحقيق التنمية المستدامة.

من المتوقع أن تكون مصـــر إحدى الدول الأكثر تأثيرا في تجمع بريكس على مدار الســـنوات القادمة لما لها من دور تاريخي في تعزيز وحدة قرار بلدان الجنوب، كما أنها أحد أكثر البلدان تضـــررا التعامل مع المعســـكر الغربي، والذي تمثل في جعل ممصـــر محملة دوما بآثار متمثلة في انخفاض الوزن النسبي للقرار السياسـي والتدخل في شـئون الدولة بطر مباشرة وغير مباشرة.

إضـافة إلى عدم وضـع مصـر في المكانة التي تستحقها وبروز لاعبين إقليمين لمزاحمة والتغول على دور مصر السياسي والاستراتيجية، والتخلي عن مصر في أوقات الأزمات، خاصـــة الأزمات الخارجية مثل ازدياد درجات التوتر في قضـــية ســـد النهضـــة، وتواتر الكوارث ذات الصـــــلة بالمناخ وأخطار الزراعة والأرض الزراعية وامدادات المياه والأمن الغذائي، مما قد يسـبب مشـاكل وخسـائر للإنتاج الزراعي والاقتصـاد القومي وبالتالي فإن قطاع الزراعة المصري يعاني.

ولذلك، فإن التعامل مع بنك التنمية الجديد لمجموعة بريكس يعد فرصـــــة رحبة لمد جذر واواصـــر التعاون إلى تمويل مشـــروعات التنمية المســـتدامة والمشـــروعات التغير المناخية، خاصـة وأن مصـر تمتلك ثروة كبيرة من الطاقات الشمسية وطاقة الرياح وطاقة باطن الأرض. وهو ما يجب العمل على تمويل والاســـتفادة من وفوراته، مما يعود بالنفع على الاقتصاد المصري وعلى مجموعة البريكس أيضا.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن عرض أهم المكاسب السياسة جراء الانضمام لبنك التنمية الجديد لتكتل البريكس، كما يلي:

1- يعتبر انضـمام مصـر لنبك التنمية الجديد خطوة استراتيجية في سـبيل تنويع تحركاتها الدولية في عالم متعدد الأقطاب والمنافع

2- يمثل التوجه نحو بنك التنمية الجديد فرصـة لأجل تنويع مصـادر التمويل وجعل القرار المصري لديه العديد من الخيارات

3- تتعد خطوة الانضـمام لبنك التنمية الجديد اتجاها نحو تعزيز العلاقات السـياسـية مع كل من الصين وروسيا والهند

4- من الممكن كسـب مناطق جديدة وتحالفات سـياسـية جديدة في أمريكيا اللاتينية عبر توطيد العلاقات مع البرازيل وفتح آفاق للتعاون في مجالات النمو الأخضر والبيئة

5- توطيد وترسيخ العلاقة مع جنوب أفريقيا ووحدة القرار بشأن القضايا الدولية والاستفادة من قوة جنوب أفريقيا السياسية ودورها الفاعل في القضايا الأفريقية ومن بينها قضية سد النهضة

6- فرصة جديدة لكسب مصر مكانة دولية وتوسيع قدرتها على التفاوض مع الكتلة الغربية بحيث تستطيع أن تناور بورقة تكتل بريكس في المجالات المختلفة

7- جعل مصر بوابة بريسك في منقطة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وزيادة الضغط على القوى الفاعلة فيها سواء في القضايا الأساسية للمنطقة أو الجديدة.

8- جعل مصر من الدول السباقة في مسألة حل النزاعات الدولية والاقليمية ولعب دور مؤثر في قضايا دولية

9- امتداد علاقات مصر الحقيقية في ظل تنوع بلدان البريكس وقدرتهم على الوصول إلى أعمق مناطق العالم وبالتحديد قدرات الصين وروسيا الاقتصادية والعسكرية معا

10- الاستفادة من ولادة نظام قبطي جديد عالميا ومحاولة اللحاق بركب هذا النظام والاستفادة من مقوماته وتطورات أداءه

11- تكوين في خطة عمل شاملة مشتركة تساعد في تعزيز الثقة بين القوى

12- اللحاق بركب التعاون بين بلدان مجموعة البريكس بعيدا عن هيمنة الدول الغربية وملاحقة التغييرات والدخول في ثنائيات جديدة.

في المقابل، توجد العديد من التحديات التي يمكن أن تواجه مصر منها ما يلي:

1- الخوف من الهيمنة الاقتصادية الصينية على التكتل ودخول مصر تحت عباءة التكتل دون أن تكون فاعل رئيسي فيه

2- إدراج مصر في حلف التكتل يعني أنها ستتحمل نتائج مواقفه السياسية خاصة ما تقوم به روسيا بين حين وآخر من الصراع والحروب مع جيرانها في ظل سعيها نحو إعادة الاتحاد السوفيتي لسابق عهده.

3- معاداة التكتل للولايات المتحدة الأمريكية ومع ذلك فإن تأطير الواقعي السياسي أو الاقتصادي يوجه الولايات المتحدة إلى التركيز على الدول التي تزيد من قدراتها المادية النسبية، كما هو الحال في كل من الدول الخمس. ورغم أنها مجموعة واحدة إلا أنها بها انقسام عميق بين مجموعتين فرعيتين: القوى الناشئة الكبيرة من المرجح

أن تظل اســـتبدادية أو تعود إلى تلك الدولة، والدول التي تتمتع بديمقراطية آمنة (Armijo,2007).

4- وجود توقعات مختلفة لمجموعة بلدان البريكس حول قدرتها ودورها على تغيير النظام الدولي طالما أن أعضـــاء البريكس لديهم أنواع مختلفة من التوقعات عندما يتعلق الأمر بالنظام العالمي المستقبلي (KÄKÖNEN,2014).

5- وجود العديد التناقضـــات الأيديولوجية والضـــعف الســـياســـي البنيوي الداخلي بين أعضـــائها، وهو ما يشـــكل عبئا على مصـــر أكثر منه ميزة (Lumumba-Kasongo,2015). وعلى ضـوء أن مجموعة البريكس تقع تحت ضـغوطات عادة بعضها يمكن في طيات هذا التكتل والبعض الآخر خارجه (Naidu et al,2020).

جدول رقم (2)

تحليل SWOT لاستفادة مصر من الانضمام لبنك التنمية الجديد لمجموعة بريكس

نقاط قوة	نقاط ضعف
• الاقتصاد المصري يحقق معدلات نمو إيجابية • وجود نظام مصرفي فعال وكفء • وجود رؤية تستهدف الضبط المالي واستدامة مؤشرات الماليّة العامة • استطاعة الاقتصاد المصري التعامل مع صدمة كوفيد 19 وقدرته في تجاوزها • زيادة فرص التمويل الدولي • إتاحة فرص عقد شراكات استثمارية	1- عدم كفاية أو تطور منصات التداول 2- العجز المزمن في الموازنة العامة 3- تدني العمق المالي والتنمية المالية في مصر 4- الخوف من الهيمنة الاقتصادية الصينية على التكتل ودخول مصر تحت عباءة التكتل دون أن تكون فاعل رئيسي فيه 5- إدراج مصر في حلف التكتل يعني أنها ستتحمل نتائج مواقفه السياسية
فرص	**تهديدات**
✓ استخدام أدوات تمويل متعددة لدى بنك التنمية الجديد ✓ مجال خصب يمكن الولوج فيه ويناسب قدرة مصر على تنويع مصادر وجهات تمويلها ✓ السوق المصري سوق ناشئ يحتاج لمزيد من الاستثمارات المالية الجديدة والمتنوعة خاصة في مجالات المشروعات الخضراء والطاقة النظيفة ✓ دخول بنك التنمية الدولي كممول لمشروعات رؤية مصر 2030 ✓ الدخول في شراكات مع دول ذات خبرة دولية وتجارب تنموية رائدة	▪ انقسام عميق بين مجموعتين فرعيتين الصين وروسيا وبقية دول البريكس. ▪ وجود توقعات مختلفة لمجموعة بلدان البريكس حول قدرتها ودورها على تغيير النظام الدولي طالما أن أعضاء البريكس لديهم أنواع مختلفة من التوقعات عندما يتعلق الأمر بالنظام العالمي المستقبلي ▪ وجود العديد التناقضات الأيديولوجية والضعف السياسي البنيوي الداخلي بين أعضائها، وهو ما يشكل عبئا على مصر أكثر منه ميزة ▪ إفراط مصر في الحصول على قروض أجنبية

المصدر: إعداد الباحثة.

وفي سـياق رؤية 2030، للتنمية المسـتدامة، يتطلب تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة بدائل جديدة لتمويل التنمية التقليدية، وقد أدى نقص الأموال المخصـــصـــة للتنمية

المســـتدامة إلى إدخال أدوات ومنتجات مالية جديدة وأكثر اســـتدامة ومن بينها ما يتم تقديمه من قبل بنك التنمية الجديد لمجموعة تكتل بريكس.

نتائج الدراسة:

هدفت الدراســة الحالية إلى التعرف على طبيعة تكتل بريكس وقيامه بإنشــاء بنك التنمية الجديد كأداة تمويلية وتنموية أيضا. وعبر منهج التحليل الوصفي فقد تبين ما يلي:

1. شكل تكتل البريكس توجها جديدا للقوى الناشئة سعيا لتعظيم الميزات المشتركة بين الدول المعنية بما في ذلك الهيمنة الإقليمية، والتطلع إلى دور عالمي، ومنافســـة أحادية القطب للولايات المتحدة الأمريكية
2. تتميز دول البريكس بأنها نموذج تعاون دولي غير متجانس للغاية مما يدل على مســتوى عالٍ من التعقيد حيث إنها تتكون من دول ذات خلفيات ثقافية مختلفة والتي تكيف اختلافاتهم في عامل يحافظ على وجود التجمع ويحقق أهدافا مشتركة.
3. جاء تأســـيس بنك التنمية الجديد التابع لتكتل بريكس في عام 2014 بغرض القيام بأهداف تمويلية وتنموية أهميها الاســـتثمار في البنية التحتية المســـتدامة والطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم، مما يشـــير إلى تطور نوعي في تطلعات التكتل ورغبة في التحرك خارج الحدود الاقتصادية والسياسية لمجموعة بلدانه.
4. تعد مصـــر أحد أهم البلدان في أفريقيا، وتتمتع بقدرات اقتصـــادية عالية، لكنها لم تصل بعد إلى المستوى الذي تحقق فيه الاستقلال الاقتصادي، ومن ثم فقد تطورات مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (2000– 2023)، حيث ظهر سلوك بعضها ايجابيا مثل (معدل النمو الاقتصـــادي، معدل البطالة، عجز الموازنة العامة) فيما ظهرت مؤشرات سلبية تمثلت في ارتفاع (معدل التضخم وتنامي المديونية الداخلية والخارجية، واتساع رقعة الفقر).
5. رصـــدت الدراســـة أهم الفرص والتحديات ونقاط القوة أو الضـــعف التي تحدد مدى اســـتفادة مصـــر من الانضـــمام لبنك التنمية الجديد لمجموعة البريكس، حيث تتمثل نقاط القوة في أن (الاقتصـــاد المصـــري يحقق معدلات نمو إيجابية، وجود نظام مصـرفي فعال وكفء، وانتهاج رؤية تسـتهدف الضـبط المالي واسـتدامة مؤشـرات الماليّة العامة، استطاعة الاقتصاد المصري التعامل مع صدمة كوفيد 19 وقدرته في

تجاوزها، وزيادة فرص التمويل الدولي، وإتاحة فرص عقد شـــراكات اســـتثمارية، في المقابل توجد نقاط ضـــعف مثل (العجز المزمن في الموازنة العامة، ارتفاع معدلات الفقر وسوء توزيع الدخل).

6. بينت الدراسـة أن هناك فرص يمكن استغلالها وأهمها (استخدام أدوات تمويل متعددة لدى بنك التنمية الجديد، والاسـتثمارات المالية الجديدة والمتنوعة خاصـة في مجالات المشـــروعات الخضـــراء والطاقة النظيفة، دخول بنك التنمية الدولي كممول لبعض لمشـــروعات رؤية مصـــر 2030، الدخول في شـــراكات مع دول ذات خبرة دولية وتجارب تنموية رائدة مثل الصـين والهند). فيما تقابل بتهديدات أيضـا ومنها(انقسـام عميق بين مجموعتين فرعيتين الصـــين وروســـيا وبقية دول البريكس، وجود توقعات مختلفة لمجموعة بلدان البريكس حول قدرتها ودورها على تغيير النظام الدولي طالما أن أعضـــــاء البريكس لديهم أنواع مختلفة من التوقعات عندما يتعلق الأمر بالنظام العالمي المستقبلي، وجود العديد التناقضـات الأيديولوجية والضـعف السياسـي البنيوي الداخلي بين أعضـائها، وإفراط مصـر في الحصـول على قروض أجنبية الخوف من الهيمنة الاقتصـادية الصـينية على التكتل، ودخول مصـر تحت عباءة التكتل دون أن تكون فاعل رئيســـي فيه، وإدراج مصـــر في حلف التكتل يعني أنها ســـتتحمل نتائج مواقفه السياسية).

توصيات الدراسة:

1. الاسـتمرار في نهج تطوير الاقتصـاد المصـري والعمل على تحقيق تحول هيكلي حقيقي يساعد في استدامة النمو الاقتصادي
2. تنبي نهج الفرص مقابل المخاطر حيث العمل على تعظيم الفرص التي يمكن أن تجنيها مصـر من الانضـمام لبنك التنمية الجديد وتدنية المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها قدر الإمكان.
3. وضـع خريطة اسـتثمارية أمام بنك التنمية الجديد بأهم المشـروعات المتوقعة في مصر خلال السنوات القادمة وأهمها مشروعات الطاقة النظيفة والبيئة والمياه.

قائمة المراجع

1- حســـانين، حازم، محفوظ، محمد وفاطمة غنيم. (2018)، ظاهرة النمو بلا فرص عمل، لماذا لا ينطبق قانون أوكن على الاقتصـــاد المصـــري؟، مجلة الاقتصـــاد التطبيقي والتنمية، المجلد 2، العدد3، الجزائر، مارس، ص ص 113-126 .

2- سـامي شـرف، العدالة الاجتماعية ما بين التنمية الاقتصـادية والنمو الاقتصـادي، المصـري اليوم، سبتمبر، 2019 https://www.almasryalyoum.com/news/details/1426291 .

3- عبد السلاج، ج.(2022). المكاسب المصرية المحتملة من عضوية بنك تكتل البريكس. مركز رع للدراسات الاستراتيجية. القاهرة. يناير .https://rcssegypt.com/8436 .

4- فتح الله، محمود، (2018)، الســياســـات الاقتصـــادية المصـــرية والنمو الاحتوائي، مجلة أحوال مصرية، العدد 70، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة السادسة عشر، خريف، ص60 .

5- قـاعـدة بيـانـات البنـك الـدولي لمزيـد من التفـاصـــيـل يمكن الرجوع إلى الرابط التـالي https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?locations=CN-EG.

6- محمد، حســانين.، حازم. (2022). مداخل وآليات تشـكيل الهوية الاقتصـادية في مصـر. مجلة المستقبل العربي. المجلد 44. العدد513. مركز دراسات الوحدة العربية .

7- الهيئة العام للاستعلامات. (2023). مصر وتجمع بريكس. القاهرة. يناير .

8- وزارة المالية. (2024). التقرير المالي الشهري. المجلد 19. العدد8. القاهرة.

9- Ahmed, Y,N.2020. Egypt's Engagement with the BRICS: Alternative Development Cooperation Initiative "With Reference to Agricultural Trade".Journal of Agricultural Economics and Social Sciences زArticle 22, Volume 11, Issue 11, November.

10- Armijo, L. E. (2007). THE BRICS COUNTRIES (BRAZIL, RUSSIA, INDIA, AND CHINA) AS ANALYTICAL CATEGORY: MIRAGE OR INSIGHT? Asian Perspective, 31(4), 7–42. http://www.jstor.org/stable/42704607.

11- Bajard, F., Chancel, L., Moshrif, R., Piketty, T. (2021). "Global Wealth Inequality on WID.world: Estimates and Imputations ."

12- Batista, P. N. (2022). THE NEW DEVELOPMENT BANK—NDB, ORIGINS AND NEGOTIATIONS. In The BRICS and the Financing Mechanisms They Created: Progress and Shortcomings (pp. 33–66). Anthem Press. https://doi.org/10.2307/j.ctv207pj6m.7.

13- Bijarnia, B. S. (2013). Whither Global Economic Governance? The Emerging Role of BRICS: An Alternative. Indian Journal of Asian Affairs, 26(1/2), 75–92. http://www.jstor.org/stable/43550357.

14- CAPMAS and UNICEF (2015), "Child Poverty in Egypt". The average value of the nation poverty line in Egypt in 2012/13 was 10.4 LE per person per day.

15- Chatham House. 2021. Advanced military technology in Russia. Research paper 23 September 2021 ISBN: 978 1 78413 4945. https://www.chathamhouse.org/2021/09/advanced-military-technology-russia/02-military-rd-innovation-and-breakthrough-technologies.

16- Contipelli, E. (2016). Where will BRICS go next? Considerations on state and constitution in a comparative perspective. The Comparative and International Law Journal of Southern Africa, 49(3), 409–427. https://www.jstor.org/stable/26367609.

17- EPSTEIN, D. (2014). New Development? The BRICS Bank and the International System. Harvard International Review, 36(2), 12–13. http://www.jstor.org/stable/43649260.
18- Ferchen, M. (2021). The BRI in Latin America: New Wine in Old Bottle? In F. Schneider (Ed.), Global Perspectives on China's Belt and Road Initiative: Asserting Agency through Regional Connectivity (pp. 97–112). Amsterdam University Press. https://doi.org/10.2307/j.ctv1dc9k7j.7.
19- Gerasimchuk, I., Kühne, K., Roth, J., Geddes, A., Oharenko, Y., Bridle, R., & Garg, V. (2019). Aligning BRICS Policies With the Clean Energy Transition. In Beyond Fossil Fuels: Fiscal transition in BRICS (pp. 16–18). International Institute for Sustainable Development (IISD). http://www.jstor.org/stable/resrep21911.7.
20- Hassanein.H ,.(2022). Towards a proposal to address labor market imbalances during periods of economic transformation in Egypt (In light of some international experiences. International Journal of Multidisciplinary Studies on Management, Business, and Economy. Volume 5, Issue 1, June, Page 102-129. DOI: 10.21608/ijmsbe..269033.
21- KÄKÖNEN, J. (2014). BRICS AS A NEW POWER IN INTERNATIONAL RELATIONS? Geopolitics, History, and International Relations, 6(2), 85–104. https://www.jstor.org/stable/26805954.
22- Lowe, P. (2016). The rise of the BRICS in the global economy. Teaching Geography, 41(2), 50–53. https://www.jstor.org/stable/26455170.
23- Lumumba-Kasongo, T. (2015). Brazil, Russia, India, China, and South Africa (BRICS) and Africa: New Projected Developmental Paradigms. Africa Development / Afrique et Développement, 40(3), 77–95. http://www.jstor.org/stable/afrdevafrdev.40.3.77.
24- MacFarlane, S. N. (2006). The "R" in BRICs: Is Russia an Emerging Power? International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), 82(1), 41–57. http://www.jstor.org/stable/3569129.
25- Mansfield, E. D., Lake, D. A., Donno, D., Rudra, N., Tierney, M. J., Sil, R., & Mukherji, R. (2014). Rising Powers in the Global Economy: Issues and Questions. International Studies Review, 16(3), 437–466. http://www.jstor.org/stable/24032969.
26- Matelly, S. (2016). What are the BRICS for? International and Strategic Review, 103, 77-87. https://doi.org/10.3917/ris.103.0077.
27- Mike J. Kahn.(2011). "The BRICs and South Africa as Gateway to Africa," The Journal of the Southern African Institute of Mining and Metallurgy 111 (2011): 493-496.
28- MoSS, CAPMAS and UNICEF (2017), "Understanding Child Multidimensional Poverty in Egypt"
29- Muresan, A., & Mthembu, P. (2020). Outcomes from the 11th BRICS Summit 2019. In Brazil's 2019 Chairship of the BRICS: Charting a Course for 2020 (pp. 2–6). Institute for Global Dialogue. http://www.jstor.org/stable/resrep25335.5.
30- Naidu, S., Chembe, C., Ilesanmi, J., Lobakeng, R., & Mongwe, S. (2020). BRICS under pressure. In A. Muresan & P. Mthembu (Eds.), South Africa in the World Navigating a Changing Global Order (pp. 26–28). Institute for Global Dialogue. http://www.jstor.org/stable/resrep25336.11.
31- National Development Bank (NDB).(2022). Annual Report 2021: Expanding our reach and impact. https://www.ndb.int/data-and-documents/annual-reports/.
32- National Development Bank (NDB).(2022). NDB AND EGYPT STRENGHTEN COOPERATION AT COP27. PRESS RELEASES. 12 November. https://www.ndb.int/press_release/ndb-and-egypt-strenghten-cooperation-at-cop27/.
33- OECD, Poverty gap ،https://data.oecd.org/inequality/poverty-gap.htm
34- O'Neill, A,.(2022a). BRICS countries - Statistics & Facts. Statista.Nov 17. https://www.statista.com/topics/1393/bric-countries/#topicOverview.
35- O'Neill, A,.(2022b). Gross domestic product of the BRICS countries from 2000 to 2027. Statista. Jul 27. https://www.statista.com/statistics/254281/gdp-of-the-bric-countries/
36- O'Neill, A,.(2022c). Export of goods by the BRICS countries from 2000-2021. Statista. October 28. https://www.statista.com/statistics/254301/exports-of-the-bric-countries/.

37- O'Neill, A,.(2022d). Import of goods by the BRICS countries 2000-2021. Statista. 28 October. https://www.statista.com/statistics/254307/import-of-the-bric-countries/.
38- O'Neill, A,.(2022e). Total population of the BRICS countries from 2000 to 2027. Statista. Dec 7. https://www.statista.com/statistics/254205/total-population-of-the-bric-countries/.
39- O'Neill,J.(2001) .“Building Better Economic BRICs,” Global Economics Paper, No. 66, Goldman Sachs Economic Research Group, November.
40- Patel, R. J. (2019). BRICS Emerging Markets Linkages: Evidence from the 2008 Global Financial Crisis. The Journal of Private Equity, 22(4), 42–59. https://www.jstor.org/stable/26864435.
41- Petrone, F. (2021). BRICS and Global Governance: Will the Grouping be able to Reform the United Nations Security Council? International Studies, 58(3), 363–379. https://doi.org/10.1177/00208817211029409.
42- Prado, M. M., & Salles, F. C. (2014). The BRICS Bank’s potential to challenge the field of development cooperation. Verfassung Und Recht in Übersee / Law and Politics in Africa, Asia and Latin America, 47(2), 147–197. http://www.jstor.org/stable/43239731.
43- RABBANI, A. (2017). The Brics: A CONJURED CONCLAVE? World Affairs: The Journal of International Issues, 21(1), 68–79. https://www.jstor.org/stable/48531509.
44- Rasoulinezhad, E., & Jabalameli, F. (2018). Do BRICS Countries Have Similar Trade Integration Patterns? Journal of Economic Integration, 33(1), 1011–1045. http://www.jstor.org/stable/26418775.
45- Renwei, H,.(2022). BRICS to lead global governance trend. Global Times. 22 June. https://www.globaltimes.cn/page/202206/1268787.shtml.
46- Tolba, R. (2022). An Analytical Study of the Impact of Egypt's Accession to the BRICS Bloc. New Valley Journal of Agricultural Science, 2(4), 207-218. doi: 10.21608/nvjas.2022.151897.1069.